



مجلس النواب

مجلس النواب

الدورة العادية السادسة لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة السادسة

المعقودة يوم الأحد ١٧ ذو الحجة ١٣٩٢ هـ الموافق ٢١ كانون ثاني ١٩٧٣ م

الجلد (١٨)

العدد (٦)

مجلس النواب

صفحة

٢٦٠

(مواظبة)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢٦٢

٢ - الاستماع الى بيان معالي وزير المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣

٢٦٧

٣ - إحالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣ الى اللجنة المالية

* كلمة النائب معالي السيد أميل الفوزي حول استنكار هجرة اليهود من الكويت الى السلطنة (الفر البرقية بالوثائق وأخرها الجدة)

مجلس النواب

تأجيل الموضوع الى
ما بعد عقد مؤتمر
مجلس الدفاع العربي

٤ - تلاوة الكتب والاوراق الواردة :

- أ (كتاب معالي رئيس لجنة الشؤون الخارجية السيد فضل الدلقموني
حول طلب عقد جلسة خاصة لبحث بعض الامور .
- ب (كتاب معالي وزير العدل رقم (٦٣٣٧) جوابا على الشكوى رقم (٤)
- ج (كتاب معالي وزير العدل رقم (٦٣٩١) جوابا على الشكوى
رقم (٢٩) .
- د (كتاب معالي وزير الخارجية رقم (٦٣٤٤) جوابا على الشكوى
رقم (٢٨) .
- هـ (كتاب معالي وزير الانشاء والتعمير رقم (٢١٨٧) جوابا على
الشكوى رقم (٣٢) .
- و (كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٢٣٩٦٦) جوابا على الشكوى
رقم (٢٢) .
- ز (كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (٣٥٢٣١) جوابا على
الشكوى رقم (٢٣) .
- ح (كتاب معالي وزير الصحة رقم (٨) جوابا على الشكوى
رقم (٢) .
- ط (كتاب معالي امين العاصمة رقم (١١٢١٧) جوابا على الشكوى
رقم (١٨) .
- ي (كتاب معالي امين العاصمة رقم (١٨) جوابا على الشكوى
رقم (٢٤) .

•• كلمة النائب بطرولة السيد عمران المعاينة حول اضرار المزارعين نتيجة تساقط البلوج وحول تشجيع السياحة ، وقرر
ارسالة الاقتراح الى الحكومة .

••• كلمة النائب سماعة السيد رؤف البطاينة حول عدم نشر او منع نشر المناقشات التي جرت في مجلس النواب والمتعلقة بالخطبة
السياسية التيمونية وارتفاع الاسعار والتي دارت في جلسة ١٩٧٢/١/٢

•••• كلمة النائب عطوفة السيد رفعت المفتي حول تشييط حركة السياحة .

(أخذ المجلس علما بهذه الاجوبة وسنبلغ الاجابة الى مقلمي الشكاوي)

- ك (كتاب عطوفة مدير الاراضي والمساحة رقم (٦٩) جوابا على
الشكوى رقم (١٠) .
- ل (كتاب معالي وزير الشؤون الاجتماعية رقم (٩٥) جوابا على
الشكوى رقم (٣١) .

٥ - الاسئلة والاجوبة .

- أ (سؤال رقم (٥) مقدم من النائب عطوفة السيد فرح ابو جابر
وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول الخطوات التي اتخذتها
الحكومة لدفع التعويضات عن الاضرار التي لحقت بالمواطنين
الاردنيين خلال احداث ايلول سنة ١٩٧٠ .

- ب (سؤال رقم (٦) مقدم من النائب معالي السيد بشاره غصيب
وموجه الى دولة رئيس الوزراء حول اعادة معادة السيد جودت
المحيسن وسعادة السيد فواز ابو الغنم الى الخدمة الحكومية اسوة
بزملائها الذين اعيدوا للخدمة .

٦ - الاقتراحات :

- أ (اقتراح رقم (٦) مقدم من عشرة اعضاء لتعديل المادة (٢٦)
من قانون نقابة اطباء الاسنان رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢ .
- ب (اقتراح رقم (٢) مقدم من بعض حضرات اعضاء مجلس النواب
المحترمين لتعديل المادة (١٦٦) من قانون النقل على الطرق
رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨ .
- ج (اقتراح رقم (٣) مقدم من بعض حضرات اعضاء مجلس النواب
المحترمين لتعديل المادة ١٢٤ من قانون النقل على الطرق رقم (٤٩)
لسنة ١٩٥٨ .

- ٧ - قرار اللجنة القانونية رقم (١٤) المؤرخ في ١٨/١/١٩٧٣ حول
قانون الزراعة لسنة ١٩٧٢ .

- ٨ - قرار اللجنة الادارية رقم (٢٢) المؤرخ في ٢٣/١٢/١٩٧٢ .

هكذا عند الاصل

صفحة

- ٩ - قراءة مشروع قانون بالغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٢ الوارد من الحكومة والموزعة نسخة على الاعضاء المحترمين والنظر في احالته الى اللجنة المختصة .
- (تلي وقرر المجلس ٣١٢ استعادة النظر فيه ووفق عليه كما ورد من الحكومة وارسل للمجلس الاعيان)
- ١٠ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- (عينت في ٣١٣ ٩٧٣/١/٢٧ لمناقشة موازنة سنة ١٩٧٣)

مجلس النواب

مضاميل

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الاحد الواقع في ١٩٧٣/١/٢١ برئاسة معالي السيد كامل حريقات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب باجازه النواب السادة : فرح ابو جابر عاطي ابو المز ويوسف العظم .

وتغيب معتذرا النواب السادة : امين مجج ، مصباح الكسارطي ، محمد سالم الدوب ، ادوارد خميس ، موسى عابده ، صديقي الجعبري ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، محمد سعيد اليونس ، شريف القنج ، وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة

رئيس الوزراء ووزير الدفاع دولة السيد احمد اللوزي .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية معالي السيد احمد الطراونة .

وزير الخارجية معالي السيد صلاح ابو زيد .

وزير دولة معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير الزراعة معالي السيد خالد الحاج حسن .

وزير الصحة معالي الدكتور فريد المكش .

وزير الداخلية / للشؤون البلدية والقروية معالي

الدكتور يعقوب ابو غوش .

وزير المواصلات معالي الدكتور محمد البشير .

وزير التربية والتعليم والاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية معالي الدكتور اسحق الفرحان .

وزير العدلية معالي السيد سالم مساعده .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي السيد علي عناد خريس .

وزير الاقتصاد الوطني معالي الدكتور سعيد النابلسي .

وزير الاشغال العامة معالي المهندس السيد احمد الشويكي .

وزير المالية معالي السيد فريد المعد .

افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

السيد الرئيس

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع

لصادق على ما جاء فيه ونعني بالامين العمام

من تلاوته .

دكتور محمد البشير



السيد الغوري نائب القدس

معالي الرئيس .

حضرات الزملاء .

ارجو ان تسمحوا لي بدقيقة حول موضوع يتعلق بصميم القضية الفلسطينية والشؤون العربية وهي الهجرة اليهودية التي تتدفق على فلسطين من الاتحاد السوفياتي ، نحن جميعا نعرف بصداقة الاتحاد السوفياتي ونقدر مواقفه وخدماته ولكن لا نستقيم هذه الصداقة مع سيل الهجرة الذي ينهمر على فلسطين ، انهيار هذه الهجرة يضر بالعرب في فلسطين ويضر بالكيان الاردني ويضر بالامة العربية جنهما ويضر بالصداقة السوفياتية العربية فأرجو من هذا المجلس الكريم ان يتصل بالمجلس الاعلى النوفياتي

بحرض هذه القضية وطلب تدخله لمنع الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟

جميع : موافقون .

السيد غصيب نائب السلط

سألت سؤال ، يا معالي الرئيس .

سألت سؤال للدولة الرئيس فيما يتعلق بالموظف السيد جودت الحيسن .

السيد الرئيس

ارجو من دولة الرئيس . : ان يفضل الجواب لم يأت الجواب .



السيد وزير المالية

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين

في هذا الطرف التاريخي الدقيق ، الذي أنشيط بالحكومة فيه ، شرف حمل الأمانة والعمل تحت قيادة رائد هذا البلد وبانيه ، جلالة الحسين العظيم ، يسرني وأنا أحيي مجلسكم الموقر ، أن أقدم اليكم بمشروع الموازنة لسنة ١٩٧٣ . وهو مشروع لرجو ان يجدوا في بنوده وأرقامه تعبيراً صادقاً عن عزم هذا البلد الصامد ، وطموحه الى المزيد من أسباب المنمة والتقدم والحياة الأفضل . وإذا كان المشروع يمثل فعلاً تعبيراً عن طموح وتحميد الأمل ، فإنه في إطاره العلمي المدروس ، نتاج ما تقدمه شعبيتنا من كد وتعب وعيش ، وهنؤان جديد لشعارات الحياة الأرذلية المستمرة : يد تبي وتعمز ، ويد تحمل السلاح .

السيد غصيب نائب السلط

الجواب هل سيأتي أم لا ؟

السيد الرئيس

بعد البيان .

السيد غصيب نائب السلط

الاجوبة توضع قبل البيان .

السيد الرئيس

اول بيان معالي وزير المالية .

٢ - تلاوة بيان معالي وزير المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣ .

السيد الرئيس

ارجو ان يتفضل معالي وزير المالية الى المنصة لالقاء خطبة الموازنة .

هكذا في الأصل

فقد عدوان حزيران ١٩٦٧ أخذ الأردن بقيادة ملكه وعزمات أبنائه شعبه وتضحياتهم ، يعيد تنظيم نفسه ، وبناء قوته في كل مجال وميدان . وكان في طليعة الأولويات والاهتمامات التي كان ينبغي أن تستأثر بالقسط الأوفر من الجهد والبذل ، قواتنا الأردنية المسلحة درع هذا البلد وحامية حماه . وكان دور تلك القوات في وقفها قلعة صامدة في وجه كل المحاولات التي تمتهنها يد العدوان نحو أمننا في سائر أقطارها ، وقدرها في وقاية الأمة وحماية وجودها على خط دفاعها الأول والأخير ، في طليعة ما استحوذ على التفكير الأردني من تبعات ومسؤوليات . ونحن نقرر الأردن هذه الحقيقة ، فانه لا يصدر فيها عن تبجح أو ادعاء وانما هي الحقيقة الكبرى التي يعيشها ، ويجسدها في كل خطوة من خطواته .

ولأن الأردن لم يتخذ من الكارثة ونتائجها مناسبة يقتات من الحديث عنها أو البكاء عليها ، فلقد عمد الى اعادة بناء نفسه في سائر الميادين ، لأن في كل انجاز من انجازات التنمية والتقدم ، بناء لقوته الذاتية ونماء لعزمه في ممارسة دوره التاريخي ، على الصعيدين الوطني والقومي سواء بسواء .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

في غرة هذا العام ، بدأ الأردن مرحلة جديدة في تطوره الاقتصادي والمالي والنقدي . . . وتتميز هذه المرحلة ، أول ما تتميز ، « بالانقضاء المخطط » الذي تعبر عنه الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأعوام الثلاثة ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . . . وبوحي من الحسين العظيم ، ويسعي من ولي عهده الأمين ، جرى إعداد الخطة لتحقيق أهدافاً رئيسية حصّلتها الأولى رفع مستوى معيشة المواطنين عن طريق زيادة الدخل القومي وفرص الاستخدام والدخول الحقيقية للأفراد . . .

وقد طرحت هذه الخطة في مؤتمر دولي ، جاء نجاحه وما قيل فيه ، دليلاً قاطعاً على واقعية الخطة ، وحكمة أولوياتها ، وجدوى مشروعاتها وجدية الحكومة في تنفيذها ، ومبادرة الأشقاء والاصدقاء للانسراع في المشاركة في هذا التنفيذ . . . واذا كان مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٧٣ يتفرد بشيء ، فانما يتفرد (أولاً) بتقدمه لمجلسكم الموقر لأول مرة في مثل هذا الموعد المبكر ، ويتفرد (ثانياً) بأنه التفسير المالي الدقيق لأبعاد الخطة في سنتها الأولى . . . وتلبية لتوقعاتها ومتطلباتها .

إن من الحقائق الأساسية لهذه الخطة انها تشكل المنطلق العلمي لتنشيط التفاعليات الاقتصادية وتطوير وتعميم الخدمات العامة . وقد جاءت لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة وبإسهام مباشر من القطاع الخاص والمبادرة الفردية . فهي تلزم القطاع العام بتقديم الخدمات العامة الأساسية ورفع مستواها ونشرها في كل طرف من أطراف البلد وكل بقعة من بقاعه . وإلى جانب ما تلزم به الخطة القطاع العام من تنفيذ مشروعات البنية الأساسية الضرورية للتنمية الشاملة ، فهي أيضاً قد ألزمت باتخاذ الخطوات الضرورية وبالمشاركة مع القطاع الخاص للبدء في تنفيذ للمشروعات الانتاجية المباشرة كشوارع التنمية الصناعية والزراعية وبشوارع الري وغيرها من المشاريع الواردة في الخطة . وفي ضوء تاريخ القطاع الخاص الحافل بالتضحية والاقدام والانتفاء العميق فاننا نتطلع الى اندفاع هذا القطاع في الادخار وسائر حقول الاستثمار ، في جو من الأمن والاطمئنان الراسخين ، والمبادرة الفردية والبرود المجزي ، الناجم عن جميع الامتيازات والاعفاءات التي منحها القانون الجديد لتشجيع الاستثمار .

واسمحوا لي يا معالي الرئيس أن أخلص ألسان المجلس الموقر أهم الأهداف التي تسعى الخطة الى تحقيقها وهي : -

- ١ - زيادة الانتاج المحلي الاجمالي بنسبة (٢٦٪) خلال سنوات الخطة الثلاث بمعدل (٨٪) سنوياً بحيث يرتفع الانتاج المحلي من (٢١٧) مليون دينار لعام ١٩٧٢ الى (٢٧٣) مليون دينار عام ١٩٧٥ .
- ٢ - زيادة اعتماد الموازنة العامة للدولة على الموارد المالية المحلية لتمويل النفقات الحكومية عن طريق تطوير وتحسين أساليب تحصيل الضرائب .
- ٣ - تدعيم ميزان المدفوعات والحد من زيادة العجز في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات بنسبة (٥٦٪) خلال عام ١٩٧٥ عما كانت عليه سنة ١٩٧٢ وزيادة الدخل السياحي بحيث يصل (١٠) ملايين دينار سنة ١٩٧٥ والعمل على زيادة تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج .
- ٤ - تطوير أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في مختلف مناطق المملكة لا سيما الريفية منها من خلال تنظيم وتدعيم الحكم المحلي وتوسيع صلاحياته وزيادة المشاركة الأهلية في تطوير الموارد المحلية .
- ٥ - خلق الحوافز من أجل تشجيع استثمار القطاع الخاص واستقطاب التمويل الأجنبي من أجل المساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية الواردة في الخطة .
- ٦ - تحديث وتطوير الادارة العامة من أجل توفير الجهاز الاداري الكفؤ لتنفيذ المشاريع بفعالية واتقان تتماشى مع متطلبات الخطة .
- ٧ - زيادة فرص العمل المتاحة بحيث يؤمل خلق (٧٠) ألف فرصة عمل جديدة لتشغيل القوى البشرية الأردنية .

هذا وتستهدف الخطة استثمار (١٧٩) مليون دينار خلال السنوات الثلاث منها (٥٨) مليون دينار خلال سنة ١٩٧٣ و (٦٠٣) مليون دينار خلال سنة ١٩٧٤ و (٦٠٧) مليون دينار خلال سنة ١٩٧٥ . ولعل من المستلزمات الأساسية لتنفيذ الخطة أن يكون لكل وزارة ، ولكل دائرة ، ولكل مؤسسة عامة أو خاصة ، وبالأحرى لكل مواطن ، دور كبير ومساهمة فعالة في تحقيق أهداف الخطة وتنفيذ مشروعاتها . . . ومن هنا كان العمل الجاد على تحديث الادارة والبحث عن الكفاءات واعداد الأجيال الصاعدة لمهامها وواجباتها المستجدة . . . ويبقى بعد ذلك أن الحياة الكريمة لا تشيع ولا تسود الا بالعمل المنتج والعلم المتعمق والخلق الكريم ، والتضحية التي يقدمها كل مواطن وتضع المصلحة العامة فوق كل مصلحة أو اعتبار .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

ليس الأردن البلد الوحيد الذي تقصر موارده المحدودة عن تغطية كامل حاجاته المالية . . . وعندما تشيع الموارد لا يتقدم الطلب على الخدمات الضرورية والمشروعات الحيوية على هذه الموارد مما يجعل مهمة المسؤولين في رصد التخصيصات المطلوبة صعبة إن لم تكن شبه مستحيلة . وقد عمدنا ، لذلك الى الأخذ بنظام الأولويات والافضليات في رصده التخصيصات ، وكل ما تأمله الحكومة أن تكون قد استهدفت في خياراتها البادية في مشروع القانون بمصلحة البلد في حدود تأمين منتهه وعزته ، واستعادة زخم نشاطه الاقتصادي وتأمين الفرص المتساوية للرفاه والرخاء . . .

هكذا من الأصل

ولست بحاجة الى تردد ارقام الموازنة ، كما هي في مشروع القانون فهي واضحة بنفسها ولذلك أرى الاكتفاء بالإشارة الى بعض المبادئ والنقاط الرئيسية في المشروع .

١ - إن الأردن يبذل أقصى جهوده للاعتد على نفسه في تأمين الموارد الكافية لخدمات الدولة الأساسية ... ولذلك يطمح مشروع القانون الى زيادة في الواردات المحلية معلما (١٢٪) عما كانت عليه في العام الماضي ... وذلك دون زيادة في نسب الضرائب أو الرسوم ، وإنما عن طريق المزيد من الضبط والدقة في تحصيل الأموال المستحقة للخرينة ... وعن طريق زيادة التحقيقات بسبب التوسع في النشاط الاقتصادي الناجم عن تطبيق الخطة ...

٢ - إن ظروف الاحتلال البيض للضفة الغربية ، ومتطلبات الصمود وإزالة العدوان تجعل الموارد المحلية أقل بكثير من التزامات الاتفاق ... ولذلك يتسلم الأردن الدعم المالي من الاشقاء والاصدقاء بكل التقدير وعرفان الجميل . وهنا ارفع اعني الشكر واصدقه الى صاحب الجلالة الملك فيصل العظيم على ما تقدمه المملكة العربية السعودية للأردن من دعم مالي متواصل كان له ابعاد الأثر في تعزيز القوات المسلحة الأردنية ، وصمود اخواننا في الضفة الغربية ، ووقوف هذا البلد على قدميه في مواجهة التحديات واستمرار الخدمات على مستوياتها العالية واستئناف النشاط الاقتصادي المنتج .

٣ - ولم يقل مشروع القانون الدعم المالي الذي التزم به الكويت الشقيق ... فالأردن قد تحمل من القروض الخارجية والداخلية ، وافر في ميزانيته للعامين الماضيين العجز بمقادير كبيرة ، وكذلك في هذا العام . وما فعل ذلك الا إيماناً منه بأن حكومة الكويت الشقيق لن تخلد الأردن وتميز صموده وصمود ابنائه في الضفة الجريح ودعمه في مواجهة الاحتلال ، ولا بد للدولة الشقيقة من استئناف معونتها المالية لخير الأردن وخير العرب اجمعين ...

٤ - إن مخصصات الأئمة عن طريق القروض الخارجية لا تشكل عبثاً كبيراً على موارد الخزينة الا في حدود مساهمتها في تمويل تلك المشاريع ، وهي مساهمة جزئية بالنسبة لما يتلقاه الأردن من مساعدات وأعمالية واقتصادية وفنية ... وسيكون الاتفاق منها بعد ذلك مساوياً للمسحوب من هذه القروض ... وإن اساليب المتابعة العلمية الجديدة لتنفيذ المشروعات تعطينا بأن يبلغ الاتفاق الحدود الرسومية في مشروع القانون .

٥ - أما عن النفقات ، ففي طليعة أولوياتنا مخصصات القوات المسلحة ... فهي درع الوطن ، وضباطها وافرادها جنده الأوفياء وجناته الأشداء وهم جديرون منا ، ومن كل مواطن ، بالمزيد من التضحية والبذل والعطاء ليظلوا مضرب المثل في الاستعداد والشجاعة والكبرياء ، وستنال موازنة هذه القوات أوفى نصيب لمواجهة متطلباتها من أي دعم جديد يتحقق للمملكة خلال العام .

٦ - لقد وضعت الحكومة على النفقات المتكررة قيوداً حازمة لتلازيمها في معدلها على نسبة الزيادة العادية البالغة (٥٪) ... وإن الدراسات القائمة للإدارة الأردنية ستضمننا في النور حول مستلزمات تقديم الخدمات وتنفيذ الخطة من الموظفين والعاملين ، وستركز الحكومة على تقديم خدمة الاسكان للموظفين والخدمات الطبية الراقية ، والجمعيات الاستهلاكية المنظمة ، وغير ذلك من الخدمات الأخرى التي ستخفف عنهم وطأة الغلاء .

٧ - وقد رصدت في الموازنة المخصصات الكافية لانجاز جميع المشروعات قيد التنفيذ ، وجميع المشروعات والخدمات التي رسمتها الخطة لعام ١٩٧٣ ولذلك ارتفعت ارتفاعاً بينا مخصصات التنمية واخذت نسبة أكبر منها في أية سنة سابقة بعد سنة ١٩٦٧ . وفي هذا المجال ، لا بد من الإشارة الى تزايد عبء الدين الخارجي والدين العام وزيادة المخصصات ، في مشروع القانون ، لتخفيفها ... كما لا بد من الإشارة الى ضرورة الحفاظ على مكاسب البلد بالعملة الأجنبية للاستغناء بها عن بعض القروض الخارجية ، او للاستعانة بها على دفع الاقساط والفوائد المستحقة .

٨ - إن العجز في الموازنة كبيرة وبالغ الأهمية ، ولكن لم يكن بالإمكان تجنبه . وستحاول الحكومة تغطية هذا العجز من مواد ومساعدات جديدة ... وفي كل الأحوال ، لا بد أيضاً من تعاون السياسات الاقتصادية والمالية والتقنية للمحافظة على الاستقرار التقدي الذي تتمتع به ... لأن هذا الاستقرار التقدي شرط أساسي لكل تنمية ، والتنمية أساس لكل تقدم وازدهار ...

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد قدرت الواردات والنفقات الاجمالية للسنة المالية ١٩٧٣ كما يلي :-

النفقات	الواردات	
٩٦٣٤٠٠٠٠	٨٤٢٠٠٠٠٠	الباب الأول
٣٥٤٢٠٠٠٠	٤٧٥٦٠٠٠٠	الباب الثاني
٢٧٤٣٢٠٠٠	٢٧٤٣٢٠٠٠	الباب الثالث
١٥٩١٩٢٠٠٠	١٥٩١٩٢٠٠٠	المجموع

وفيما يتعلق في الباب الأول فقد قدرت الواردات المحلية بمبلغ قدره (٤٤٢) مليون دينار بزيادة قيمتها (٦٢) مليون دينار عن سنة ١٩٧٢ من المنتظر ان يتحقق من الزيادة في الرسوم الجمركية وتحسين اساليب تحقيق وجباية الضرائب كما اشتملت على مساعدات مالية خارجية قيمتها (٤٠) مليون دينار منها (١٥) مليون دينار من المملكة العربية السعودية الشقيقة .

أما فيما يتعلق بالنفقات فقد التزمت الموازنة بالاياد الواردة في الخطة فيما يتعلق بالاتفاق الجاري والاتفاق الرأسمالي حسب التفاصيل التالية :-

١ - النفقات الجارية بما فيها القوات المسلحة والأمن والخدمات المدنية (٧١٦) مليون

مكتبة
مجلس النواب

ب- النفقات الأخرى (تسديد الالتزامات والقروض الخارجية والداخلية) (٩٢) مليون

ج- مشاريع التنمية (١٥٥) مليون

ويلاحظ بأن الدولة أولت كل عنايتها لتخصيص ما أمكن من الامكانيات المالية المتاحة لتنفيذ مشاريع التنمية وفاء لالتزاماتها بتنفيذ الخطة . فقد بلغت المخصصات المرسدة للتنمية بما في ذلك مشاريع الخطة . الثلاثية (٤٤٩) مليون دينار منها (١٥٥) مليون دينار من الخزينة و (٢٧) مليون دينار من القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية الخارجية و (٢) مليون دينار من المؤسسات الحكومية التي لا تدخل موازنتها مشروع قانون الموازنة . وقد قدر عجز الموازنة بمبلغ (١٢١٤٠٠٠٠) دينار يغطي من المساعدات المالية الإضافية ومن القروض الداخلية .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

ان الحكومة اذ تقدم مشروع الموازنة لعام ١٩٧٣ في هذا الموعد المبكر وقبل بدء العمل به ، تنتظر ان يكون في محكم له وفي آرائكم البناءة حوله ، ذلك النور الذي يهديننا جميعا سواء السبيل في ظل القيادة الحكيمة لحسيننا العظيم . . . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

٣ - احالة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٣ على اللجنة المالية

السيد الرئيس

يتلى مشروع قانون الموازنة .

السيد الأمين العام

الرقم : ٣٤٧/٧٣/١٣

التاريخ : ١٩٧٣/١/٧

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم : (١٢٠) نسخة من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٣ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١/٦ . رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
احمد اللوي

مشروع

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣) ويعمل به اعتبارا من ١/١/١٩٧٣ .

المادة ٢ - تقدر واردات ونفقات الحكومة للثاني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣١ بما يلي :

السوريات	النفقات	
دينار	دينار	
٨٤ ٢٠٠ ٠٠٠	٩٦ ٣٤٠ ٠٠٠	أ - الباب الاول
٤٧ ٥٩٠ ٠٠٠	٣٥ ٤٢٠ ٠٠٠	ب - الباب الثاني
٢٧ ٤٣٢ ٠٠٠	٢٧ ٤٣٢ ٠٠٠	ج - الباب الثالث
١٥٩ ١٩٢ ٠٠٠	١٥٩ ١٩٢ ٠٠٠	المجموع

المادة ٣ - أ - يغطي العجز في الباب الاول وقدره (١٢ ١٤٠ ٠٠٠) دينار من واردات الباب الثاني .

ب- في حال عدم تحقق واردات الباب الثاني ليعطى العجز في الباب الاول من القروض الداخلية والمساعدات المالية الخارجية .

المادة ٤ - مع مراعاة احكام المادة (٣) من هذا القانون :-

أ - تخصص الواردات المبينة في الباب الاول من الجدول رقم (٢) لتغطية النفقات المبينة في الباب الاول من الجدول رقم (١) .

ب- تخصص الواردات المبينة في الباب الثاني من الجدول رقم (٢) لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني من الجدول رقم (١) .

ج - تخصص الواردات المبينة في الباب الثالث من الجدول رقم (٢) لتغطية النفقات المبينة في الباب الثالث من الجدول رقم (١) .

د - لا يجوز الاتفاق من الواردات المدرجة في الباب الثاني من الجدول رقم (٢) الا بالتقدير الذي يتحقق منها ووفقا للاولويات التي يقرها مجلس الوزراء .

هكذا عند الاصل

المادة ٥ - مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :-

أ - لا يجوز الاتفاق من المخصصات المرصودة الا بموجب اوامر مالية عامة او خاصة معززة بحالات مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .

ب - لا يجوز اصدار حوالات مالية لاكثر من ربع المخصصات المرصودة للنفقات الجارية والراسمالية ما لم تكن هناك اسباب خاصة لتجاوز النسبة المذكورة يوافق عليها وزير المالية / الموازنة العامة .

ج - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها كما لا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

د - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الراسمالية الواردة في الاوامر المالية الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٦ - يجري اتفاق مخصصات النفقات الطارئة في الفصل (٢١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٧ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٨ - أ - يجوز نقل المخصصات من اقامة من مواد النفقات الجارية (فيما عدا مواد الرواتب والاجور والاعلاوات) الواردة في المجموعة (١٠) الى النفقات الراسمالية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز العكس .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة لا يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى في ذات الفصل الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة .

ج - لا يجوز نقل المخصصات من اية مادة من مواد (الرواتب والاجور والاعلاوات) في المجموعة (١٠) من النفقات الجارية الى ومن اية مادة من مواد المجموعات الاخرى كما لا يجوز استعمال المخصصات المرصودة في المادة (١٤) - اجور العمال من المجموعة (١٠) في اية فصل من فصول النفقات الجارية لتعيين اي موظف من الموظفين الذين تشملهم احكام المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ .

د - لا يجوز تعيين الموظفين المنصوص عنهم في المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الراسمالية الا بعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

هـ - يستثنى من هذه المادة الفصل (٢) - مجلس الامة .

المادة ٩ - على الرغم مما يرد في اي قانون او نظام آخر يجري تحديد تشكيلات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المدرجة خصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من النفقات الجارية المرصودة في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بمقتضى اسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك الوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة .

المادة ١٠ - تنتهي اعمال الموظفين الذين يعينون على حساب المشاريع الراسمالية بانتهاء ذلك المشروع او نفاذ المخصصات المرصودة له .

المادة ١١ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

مكتبة
مجلس النواب

جدول رقم (١)

اجمال النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٧٣

رقمه	الفصل عنوانه	الباب الاول			الباب الثاني	الباب الثالث		المجموع الكلي
		الرأسمالية				الرأسمالية		
		الجارية	خطة التنمية	قيد التنفيذ		الآخري	خطة التنمية	
١ -	الديوان الملكي الهاشمي	٤٣٣٥٠٠						٣٣٥٠٠
٢ -	مجلس الامة	٢٠٥٩٥٠						٢٠٥٩٥٠
٣ -	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	١٣٠٠٠٠						٣٠٠٠٠
٤ -	وزارة الخارجية	١١٩٦٧٨٠	٥٠٠٠٠					٤٦٧٨٠
٥ -	وزارة العدلية	٣٧٩٦١٥						٣٧٩٦١٥
٦ -	الشرعية	١٤٢٠٠٠						١٤٢٠٠٠
٧ -	ديوان المحاسبة	١١٤٣٥٠						١١٤٣٥٠
٨ -	ديوان الموظفين	٣٨٦٦٠						٣٨٦٦٠
٩ -	وزارة الداخلية	١٩٤١٠٠	٦٣٠٠٠	٨٩٠٠٠				٢٨٦١٠٠
١٠ -	دائرة الجوارات العامة والاحوال المدنية	٢٧٤٢٨٥	١٠٠٠					٢٧٥٢٨٥
١١ -	مجلس شيوخ العشائر	١٥٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠				٢٥٠٠٠٠
١٢ -	وزارة الدفاع والقوات المسلحة	٣٧٤٠٠٠٠٠						٣٧٤٠٠٠٠٠
١٣ -	الامن العام والدفاع المدني	٥٠٠٠٠٠٠						٥٠٠٠٠٠٠
٢١ -	وزارة المالية	٧٨٦٨٠٠٠	١٣٦٨٠٠٠	١١١١٧٥٠٠	٣٥٤٢٠٠٠			٧٧٣٥٠٠
٢٢ -	دائرة الموازنة العامة	٢٢١٥٠						٢٢١٥٠
٢٣ -	الجمارك	٣٥٠٥٨٥	٦٩٢٠٠					٤١٩٧٨٥
٢٤ -	دائرة ضريبة الدخل	١٥٧٧٥٠						١٥٧٧٥٠
٢٥ -	دائرة الاراضي والمساحة	٢٨٠١٠٠	٢٥٠٠٠					٣٠٥١٠٠
٢٦ -	وزارة الاقتصاد الوطني	١٩٦٢٢٥	٤٠٠٠٠٠	٥٢٠٠٠				٢٤٨٢٢٥
٢٧ -	دائرة الاحصاءات العامة	٩٣٣٥٠	٣٠٠٠					٩٦٣٥٠
٢٨ -	المجلس القومي للتخطيط	١٤٢٦٠٠	٢٨٨١٠٠٠	٣٥٠٠٠٠				١٧٦٨٠٠
٤١ -	وزارة التربية والتعليم	٦٨٨٧٦٥٠	٣٢٣٠٠٠	٢٨٠٠٠٠				٧٦٠٠٠٠
٤٢ -	وزارة الصحة	٢٩١٧١٦٠	٣٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠				٣١٢٢٦٠
٤٣ -	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٣٠٩٣١٠	٤٣٠٠٠	٢١٢٠٠				٣١٢٢٦٠
٤٤ -	دائرة العمل	٥٤٣٣٠		٣٠٠٠				٥٧٣٣٠
٤٥ -	وزارة الانشاء والصعيد	٦٧٤٠٠						٦٧٤٠٠
٤٦ -	مجلس البحث العلمي	١١٧٢٠						١١٧٢٠
٤٧ -	مؤسسة رعاية الشباب	٢١٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٧٠٠٠٠				٤٥٠٠٠٠
٥١ -	وزارة الثقافة والاعلام	٢٦١٢٢٠		١٦٧٥٠				٢٧٧٩٧٠
٥٢ -	الاذاعة	٣٧١٨٣٠	٣٢٠٠٠	١٧٤٦٥٠				٥٧٨٤٨٠
٥٣ -	التلفزيون	٨٢٤٠٣٥	٣٥٠٠٠	٥٦٦٠٠				٩١٥٦٣٥

تابع جدول رقم (١)

المجموع الكلي	الباب الثالث		الباب الثاني	الباب الاول				الفصل عنوانه
	الرأسمالية	خطة التنمية قيد التنفيذ		الرأسمالية			الجارية	
				الاحرى	قيد التنفيذ	خطة التنمية		
٢٢٧٠٥٠					١٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٣٧٠٥٠	وزارة السياحة والآثار / السياحة
١٥٦٨٨٠					٢٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٩٦٨٨٠	دائرة الآثار
٤١٠٨٥٠					٤٠٠٠٠	٢٦٥٠٠٠	١٠٥٨٥٠	وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية
١٩٥٢٩٩٥					٩١١٤٨٠	٦٦٥٢٠	٩٧٤٩٩٥	سلطة المصادر الطبيعية
٢٤٣٢٤٦٥					٢١١٠٠٠	١٣٢٠٠٠٠	٩٠١٤٦٥	وزارة الأشغال العامة
١٦٥٢٨٠٠					٢٢٦٨٠٠	٤٦١٠٠٠	٩٦٥٠٠٠	وزارة الزراعة
								المؤسسة الاقليمية الاردنية
٣٧٧٨٠٠٥	٢٢٥٠٠٠	١٣٥٣٨٠٠			٤٤٤٠٠	٢٠٦٣٧٦٥	٩١٠٤٠	لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده
٢٠١٠٢٥٠					٢٠٤٧٠٠	٥٣٩٠٠٠	١٢٦٦٥٥٠	/ هيئة وادي الاردن
١٩٢٩٠٠					١٠٠٠٠	٣٨٩٠٠	١٤٤٠٠٠	وزارة المواصلات
٤٨١٠٥٠					٠٠٠	٢٥٢٩٥٠	٢٢٨١٠٠	وزارة النقل
١٥٩١٩٢٠٠٠	٩٩٠٤٥٠	٢٦٤٤١٥٥٠	٣٥٤٢٠٠٠٠	١١١١٧٥٠٠	٤٦٢٤٧٨٠	٨٩٩٧١٣٥٠	٧١٦٠٥٨٥٠	الطيران المدني

هكذا من الاصل

جدول رقم (٢)

اجمال الواردات المقدرة للسنة المالية ١٩٧٣

رقم	الفصل	عنوانه	الباب الاول	الباب الثاني	الباب الثالث	المجموع
			دينار	دينار	دينار	دينار
١ -	الجهازي والمكوس		٢٠٠٠٠٠٠			٢٠٠٠٠٠٠
٢ -	الضرائب		٦٨٩٥٠٠٠			٦٨٩٥٠٠٠
٣ -	الرخص		٣٠٦٠٠٠٠			٣٠٦٠٠٠٠
٤ -	الرسوم		٣٠٢٠٠٠٠			٣٠٢٠٠٠٠
٥ -	البرق والبريد والهاتف		١٤٥٠٠٠٠			١٤٥٠٠٠٠
٦ -	الفوائد والارباح		٤٥٥٥٠٠٠			٤٥٥٥٠٠٠
٧ -	الواردات المختلفة		٥٢٢٠٠٠٠			٥٢٢٠٠٠٠
	مجموع الواردات المحلية		٢٤٢٠٠٠٠٠			٢٤٢٠٠٠٠٠
٨ -	القروض الداخلية	
٩ -	المساعدات المالية :					
١ -	المملكة العربية السعودية		١٥٠٠٠٠٠٠			١٥٠٠٠٠٠٠
٢ -	المساعدات الخارجية الاخرى		٢٥٠٠٠٠٠٠			٢٥٠٠٠٠٠٠
٣ -	المساعدات المالية الكويتية			٤٧٥٦٠٠٠٠		٤٧٥٦٠٠٠٠
١٠ -	المساعدات والقروض					
أ -	المساعدات الاقتصادية والفنية					
	التماعد عليها					
ب -	القروض الخارجية					
١ -	القروض الائتمانية		١٤٩٩٠٣٥٠	١٤٩٩٠٣٥٠		١٤٩٩٠٣٥٠
٢ -	القروض المستردة	
٣ -	حقوق السحب الخاصة	
ج -	القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية المنتظرة		١٢٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠٠٠
	اجمال الواردات		٨٤٢٠٠٠٠٠	٤٧٥٦٠٠٠٠	٢٧٤٣٢٠٠٠	١٥٩١٩٢٠٠٠

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالة مشروع قانون الموازنة على اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس

ارجو من اللجنة المالية ان تباشر اجراءاتها اعتبارا من الغد وسيكون الاجتماع المقبل لبحث الموازنة يوم السبت القادم الساعة العاشرة والنصف وارجو من النواب المحترمين الحضور في الوقت المعين لاجل المناقشة يوم السبت .

السيد غصيب نائب السلط

النظام الداخلي يقضي بتلاوة الاسئلة والاجوبة قبل اي عمل آخر .

السيد الرئيس

امامنا جدول اعمال

السيد غصيب نائب السلط

النظام الداخلي اقوى من جدول الاعمال

السيد الرئيس

السكرتارية وانا وأياك اتفقنا على اساس وضعه وقد وافقت اغلبية النواب

على كل اللجنة المالية تجتمع غدا لاصدار القرار ويوم السبت المقبل سيكون الاجتماع لبحث الموازنة الآن نكمل جدول الاعمال .

السيد المعايطة نائب الكرك

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

دولة الرئيس الجليل

هكذا من الأصل

يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز وكلامه
البليغ الوجيز .

(ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله)
صدق الله العظيم بمناسبة عطلة عيد الاضحى المبارك
قت بجولة تفقدية على مناطق الاغوار الشمالية
والجنوبية فيها للاطلاع على احوال المواطنين الشرفاء
ومزارعهم التي أصبحت هباء منثورا من شدة البرد
والصقيع التي لم تبق منها ولا تذو كالموز وبترو
الاردن (البندورة) والكوسا وغير ذلك من الخضار
فأصبحت هشيما تذروهها الرياح لذلك ارجو انتم من
الحكومة الرشيدة اعفاءهم من اثمان المياه التي اسقوا
مزروعاتهم هذه وراحت ادراج الرياح ومن اثمان
الماء والضرائب الاميرية وتأجيل القروض الرابعة
عليهم بلا فائدة :

دولة الرئيس :

اثناء زيارتي هذه للاغوار وقع نظري على
المشروع الجيد الذي يقوم به المواطن الصالح السيد
حمدي الانيس على شاطئ البحر الميت من الجهة
الشرقية باراضي سوية وهذا المشروع الضخم لم
يكن لحدي الانيس وانما هو لهذا البلد الصامد الصابر
وسيكلف مبالغ طائلة ولا يستطيع القيام به واتمامه كما
زعم اذا لم تبادر حكومتكم الرشيدة بمد يد المساعدة
والعون لهذا المواطن الصالح وتشجيعه ومكافأته على
قيامه بهذا المشروع العظيم ان هذا المواطن النشط
الشجاع في الماضي وفي الحاضر ضحى بجميع اراضيه
من غور سوية وقدمها للجيش الباسل اثناء حرب
جزيران عام ١٩٦٧ لتكون اراضيه منطقة عسكرية
بدون مقابل . فارجو من دولتكم ومن كل المسؤولين
مد يد العون والمساعدة لهذا المواطن الفصالح حتى
يتمكن من اتمام مشروعه الحيوي والايعاز لوزارة

السياحة والآثار بعدم معارضته بمشروعه هذا لانه
انفع وافضل من مشروع هذه الوزارة الذي كلفها
لحد الان ما يربو على ٣٨ الف دينار وهو عبارة عن
غرفة كرتون كغرف غور الصافي من محافظة الكرك
التي اكلتها الحيوانات والفيران وحتى الان لم يتخذ
اي اجراء بحق المتعهدون اكان مسؤولا عن هذه
الوحدات التي أصبحت مثلا سيئا في هذا المكان
ومعيارا بين الخاس والعلم :

ارجو دولتكم الجواب حالا على اجابة طلبي
هذا وشكرا .

السيد الحديد نائب عمان

معالي الرئيس

نطلب من دولة الرئيس شيئين اولاً اعفائهم
من اثمان المياه والضرائب .

السيد العوران نائب الطفيلة

الاخوان يثيرون بأن يسألوا من حضرة النائب
المحترم السيد عمران المايطة ما هي الاسباب التي
دعته ان يقوم بهذه الجولة منفردا بنفسه وان يعطي
هذه المعلومات القيمة من اجل مصالح بعض سكان
هذه المنطقة .

السيد المايطة نائب الكرك

انا اجابك .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

نقدر ونشكر عطوفة الاخ النائب الامين الشريف
في جولته وتقديره لاهوال المواطنين وفي استراحاته
القيمة ونرجو احالته الى الحكومة لاتخاذ ما يراه في
الحرص على تقديم اي خدمة او اي مساعدة من
هذا القبيل .

السيد المايطة نائب الكرك

اشكر دولة رئيس الحكومة الجليلة .

السيد البطاينة نائب اربد

معالي الرئيس

يوم الثلاثاء الموافق ١٩٧٣/١/٢ اترد مجلس
النواب جلسة خاصة لمناقشة الخطة التنموية والسياسة
التنموية التي تتبعها الحكومة وقد كان للمواطنين على
اختلاف فئاتهم يرقبون بكل اهتمام نتائج هذه الجلسة
ويتنظرون بفارغ الصبر ما تسفر عنه هذه الجلسة من
نتائج ايجابية تؤدي الى تخفيف حدة الغلاء وتخفيف
الضائقة المعيشية التي تشغل اذهان المواطنين في كل
مكان وجاءت الحكومة الى مجلس النواب وقالت
رأيها على لسان رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد
وجاء رأي الحكومة في معظمه ردا على اسئلة
وايضاحات اعضاء هذا المجلس ومع ان الحكومة

كانت ضيقة الصدر في ردها على بيانات اعضاء هذا
المجلس وهذا الذي لم يكن متوقعا من الحكومة التي
اعتادت ان تظهر حرصها على مبدأ التعاون بين السلطين
التشريعية والتنفيذية واعتادت ان تضيضي حرصها على
احترام مبدأ الحوار الديمقراطي الذي يجب ان يسود
قاعة هذا المجلس غير ان الحكومة مع الاسف هي التي
اعتادت ان تظهر حرصها على كل هذا لم تخف في
اليوم التالي التعبير عن ضيق صدرها وذلك بمنعها
الصحف المحلية من نشر اي حرف مما دار من مناقشات
هذه الجلسة . اي جلسة مجلس النواب وهذا في رأيي
بادرة خطيرة لم يسبق لها مثيلا في تاريخ الحكم
الديمقراطي في هذا البلد وهذه السابقة ان دلت
على شيء فاما تدل على جنوح السلطة التنفيذية في
الاعتداء على اعمال السلطة التشريعية وانكار سن
قبلها لدور هذا المجلس وحقه في ممارسة مسؤولياته



مجلس النواب

وصلاحياته التي كفلها له الدستور كما ينطوي هذا التصرف بالخروج على حكم الدستور وعلى محاولة لهدم ونسف الحياة الديمقراطية التي هي من مفاخر هذا البلد ومن هنا اريد ان اسأل ما هي الدوافع التي حثت بالحكومة الى اغفال وقائع ومناقشات مجلس النواب وعدم نشر اقوال النواب في الصحف المحيية علما بأنه قد ارسلت كلمات حضرات النواب في اليوم التالي من قبل رئيس مجلس النواب الى وزير الثقافة والاعلام بناء على طلبه ومع هذا لم ينشر حرف واحد منها في الصحف المحيية فهل لدى الحكومة جواب على ذلك ؟

السيد الرئيس

لقد بحث الموضوع شخصيا مع دولة الرئيس وارجو من دولة الرئيس ان يجيب على ذلك ان امكن.

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

بصراحة نشارك عطوفة الاخ النائب الزميل بعض الاسف على عدم نشر ما لم ينشر واؤكسد للمجاس الكرم انه لم يكن شيئا مقصودا واننا من المؤمنين ومن المتمسكين بحق هذا المجلس الدستوري وحقه الوطني في مناقشة قضايا الشعب ومصالحه العامة والمهمة وان الحكومة لا تضيق صدرا ولا تمنع الى انحاط حق المجلس في بحث الامور لاننا نتجاوب معه في كل شيء ونعتقد انه من واجبنا هو التجاوب مع هذا المجلس الكرم لانه الواجبة الدستورية والشعبية لمثل هذه الامور المهمة التي تتناو في الحرص عليها ولقد بان ينشر ما يجري من حوار في هذا المجلس خدمة للوطن وخدمة لرسائله ومصالحه الشعب.

.....

السيد المفتي نائب عمان

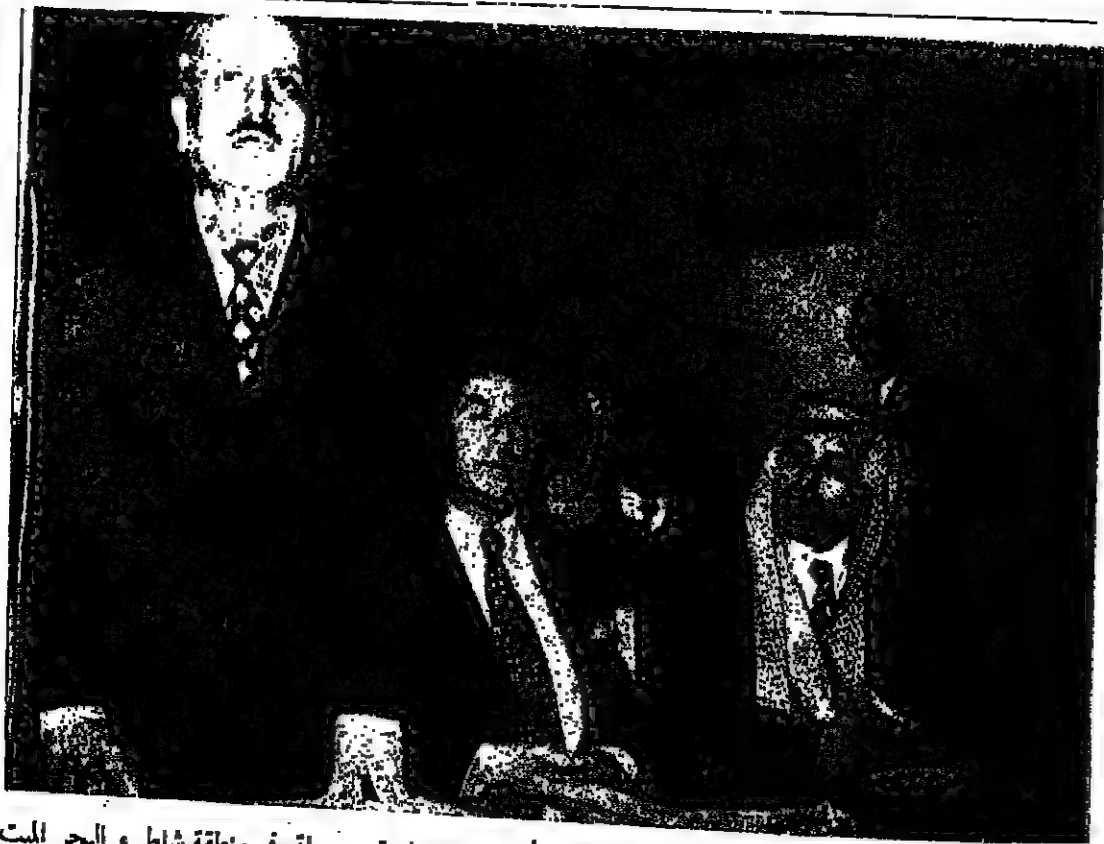
معالي الرئيس

اذكر بان الحكومات المتعاقبة ربما خمسة عشر سنة اتبعت سياسة كيف سميتها لا ادري ، انما سياسة تجميد للنشاط السياحي والقردي في منطقة السويدية ومنطقة العقبة ، انا متأكد كما اقول لانني كنت من جملة الافراد الذين طالبوا بشراء قطعة في منطقة السويدية ومنطقة العقبة فقبل لي في ذلك الوقت ان لا امكان مطلقا لان التخطيط لم ينته مع السلم بالذات بالضبط ان التخطيط كان منتهيا وبيعت بعض القطع لافراد قلائل جدا ، انا لا اشكو من حرمان من المساهمة في بناء تلك المنطقة والاخرى انما من وجه عام ومن ناحية سياسية عامة لو خططت منطقة السويدية ومنطقة العقبة بشكل هندسي صحيح لكان ادى الى ازدهار هاتين المنطقتين بشكل من الاشكال لا يتصوره اي انسان سؤالي او هل في الآن لماذا الحكومات المتعاقبة لا اعن الحكومة الحالية مطلقا لماذا الحكومات السابقة والحالية ربما لا ادري تتبع هذه السياسة لحتى هاتين المنطقتين باعتبار لا يسمح لاي انسان بشراء اي منطقة ، الاخ ابو نجيب قال ان بعض الاشخاص او واحد منهم عمل مجهودا فرديا او غيره وغيره هذا مستحب جدا لو اوجب اتي على الشيء والحديث كبدأ عام ربما كان اوفى واحسن وسؤالي الى الحكومة الموقرة لماذا تتبع الحكومات او اتبعت الحكومات السابقة هذه السياسة او سياسة الخلق بالنسبة لهاتين المنطقتين ؟

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

معالي الرئيس

موضوع تنشيط الحكومة او بالاحرى رعاية جلالة الملك للعقبة اشهر واعظم من ان تعرف



يجري على قدم وساق في منطقة شاطئ البحر الميت الشرقي - سويح - وان المشروع الذي تفضل وتحدث عنه الزميل الحاج عمر المايطة هو من ارض الحكومة مستاجر لجمدي الانيس رغم انه يملك آلاف الدونمات هناك . وكان كل هدفنا ان ننظم هذه المنطقة سياحيا وان يجري الانشاءات فيها حسب خطط جديد ، مش في اليوم وبهم بكرة ، وهذا يحتاج الى استكمال عناصر فنية وتنظيمية وتخطيطية والدوائر المعنية تلمس على هذا العمل وتمكنت ليل نهار لاستكمال ونحن نشط ولا شك ان طريق ايضا سويح الغور الاشغال تفتحها وتكملها وكذلك حتى الطريق المؤدي الى الزارة . ونحن في هذا الامر اشارك الاخ اهتمامه وحرصه ونعمل في سبيل هذا الاتجاه ولا نحمد ولا نعوي

السيد الرئيس

الفضل يا هالي بك اكمل جدول الاعمال

والعقبة قانون تنظيم خاص والعقبة اليوم من يراها وزورها يجد انها تغيرت واصبحت المدينة السياحية الحديثة كاملة بالنسبة للاردن والميناء الوحيد الذي يخدم البلد اكبر خدمة والمشراف على الاراضي هناك مديرية التنظيم وهي تبيع وتعلن حتى في الصحف واكثر الناس تعاملت وانفشت واستثمرت اموالها وبدأت في هذه السياسة - ليست جديدة - ولا اعتقد ان ما ذكره الاخ الزميل هو عين الحقيقة بالنسبة للعقبة وترحب بأي استثمار سياحي هناك اما قضية سويح فالجميع يعلم الظروف السابقة التي مر بها البلد وكان هنا تنشيط السياحة في الاماكن الاكثر اهمية في الضفتين القريبة من الآثار والقرية من الاماكن المهمة التاريخية وكنا ايضا نملك شاطئ البحر الميت الغربي في منطقة كاليا ومعروف سدي ما انشأت الحكومة هناك اما منذ عاد الاستقرار ومنذ ان استتبته الاحوال فبدأت الحكومة الى بحريك القعاليات الاقتصادية والسياحية ومنذ عام والعميل

هكذا في الصفحة



٤ - تلاوة الكتب والاوراق الواردة

(أ)

السيد الامين العام

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بعد التحية والاحترام ،

التطورات التي حدثت في العالمين العربي

والدولي واجتماعات الجامعة العربية ووزراء الخارجية

والدفاع ولقاءات اصحاب الجلالة عاهلي الاردن

والسعودية المعظمين واجتماع وزراء الاقتصاد ،

تستدعي ان تطلع لجنة الشؤون الخارجية عما يدور

حولنا وعليها من احداث واحاديث . فارجو ان

تتكرموا معاليكم بالتخاذ الترتيبات انسا ان تعطي

السيد الرئيس

معالي الوزير .

السيد وزير الخارجية

تحب الحكومة الترحيب الحار باقتراح معالي

رئيس لجنة الشؤون الخارجية لكنني ارجو ان اقترح

السيد الرئيس

تفضل يا فضل بك

السيد الدلقموني نائب اريد

شكرا معالي الوزير . وطالما طلبت لجنة الشؤون

الخارجية ووصل الى المجلس فاصبح من حق المجلس ان



يقرر اما انا كاتيب فوافق على ما اقترحه معالي

الوزير .

السيد الحديدي نائب عمان

موافقين

السيد الرئيس

هل يوافق على ان يكون المجلس بمجموعه ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

السيد الامين العام

الرقم ١٣٣٧/٧٨٤٨١

التاريخ ١٨٧٢/١٢/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب

السيد الحديدي نائب عمان

الرقم ١٣٣٧/٧٨٤٨١

التاريخ ١٨٧٢/١٢/٢٤

مكتبة
مجلس النواب

(٤) المقدمة من السيد/رسمي ابو الفيلات وصورة قرار اللجنة الادارية رقم (١) البند (٤) .

أرجو أن أبين ان المستدعي السيد/رسمي أبو الفيلات كان يعمل رئيساً لكتاب محكمة صلح معان . وقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٤ الاستغناء عن خدمته بالاستناد الى المادة الرابعة من النظام رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٠ (نظام اضافي لنظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦) وذلك اعتباراً من تاريخ ١٩٧١/٣/١ .

تظلم المذكور من قرار مجلس الوزراء الى اللجنة الوزارية الاستئنافية ونظرت في تظلمه الا انها لم توص باعادته الى الخدمة كما ان مجلس الوزراء لم يتخذ قراراً باعادته الى الخدمة . وبتاريخ ١٩٧٢/١٠/٣ رفعت كتاباً لدولة رئيس الوزراء بعدم المانعة في استخدام

المذكور في أية دائرة من دوائر الحكومة باستثناء وزارة العدل .

واقبلوا فائق الاحترام

ع/ وزير العدل

السيد العوران نائب القليلة ورئيس اللجنة الادارية

نشكو معالي الوزير على جوابه هذا ونرجو من دولة الرئيس الآن أن يتبنى الموضوع والسلام .

الاستاذ جمو نائب عمان

ليس سؤالاً هذا ، هذا شكوى ، ممكن معالي وزير العدل أن يبين سبب موافقته وهو بهذه الحالة كان جواباً سلبياً ، وافق على اعادته الى الخدمة الا في وزارته ! ما السبب ؟ اذا كان غير صالح للخدمة لأن يعاد الى وزارة العدل فن باب أولى أن لا يوافق أصلاً على اعادته .



السيد وزير العدل

(ج)

السيد الامين العام

الرقم ٦٣٩١/٦/٢٠

التاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٢١٥٠/١٧/٢٠/٣ تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٠ ومرقه صورة عن الشكوى رقم (٢٩) المقدمة من كتاب الاستدعاءات في عمان وصورة عن قرار اللجنة الادارية رقم (١) البند (٢٩) .

أرجو أن أبين لمعاليكم بأن وجود كتاب الاستدعاءات في أوساط المحاكم على أرواها وممارستهم للمهنة في دائرة أعمالها أصبح يشكل ضعفاً غير سليم يسيء الى سمعة المحاكم ومهنة المحاماة في آن واحد .



مكتبة مجلس النواب

(٨)

السيد الامين العام

الرقم ٢١٨٧/٢/١٣

التاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ٢١٥١/١٧/٢٠/٣ تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٠ والى صورة الشكوى المرفقة به المقدمة من السيدة حليلة محمد حسن من قرية سعير/الخليل في موضوع قطع بطاقة الاعاشة. أرجو أن آيين لمعاليكم ما يلي :

أصدرت اللجنة الوزارية لاجثة النازحين بطاقة الاعاشة رقم (٦٩٩٩/الاشرفية) لاسم السيد محمد راشد أحمد مسلم وهو زوج المشتكية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢١.

وقد تبين من قيود الامن العام ان صاحب البطاقة المذكور قد غادر الضفة الشرقية الى الضفة الغربية عن طريق جسر الملك حسين بتاريخ ١٩٧٠/٢/١٦ بموجب برنامج جمع شمل العائلات .

لهذا وعلا بقرار اللجنة الوزارية لاجثة النازحين الذي يقضي بايقاف صرف بطاقات اعاشة الذين يعودون الى الضفة الغربية بموجب برنامج جمع الشمل لزوال صفة الزوج عنهم فقد أوقفت اللجنة صرف هذه البطاقة بتاريخ ١٩٧٢/٩/٧ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الانشاء والتعمير

صباحي أمين عمرو

السيد العوران نائب الطفيلة ورئيس اللجنة الادارية

معالي الرئيس

أرجو أن يؤخذ أصحاب هذه الشكاوى علماً بالردود هذه ليكونوا على علم .

ذاك لأن بعض أصحاب هذه المهنة تجاوزوا حدودها الى تعقب الدعاوى لدى القضاة وأقلام المحاكم وأصبحوا كوسطاء للمحامين ، الأمر الذي يتنافى وأحكام القوانين والأنظمة .

وان هذه الوزارة حفاظاً منها على سمعة القضاة وعلى مهنة المحاماة قامت بمنعهم من التواجد في داخل قصر العدل وأمامه ، لانه بالإضافة الى ما ذكرت فان ساحة قصر العدل لا تستوعب حتى المراجعين وبإمكان كتاب الاستدعاءات استئجار أماكن لهم خارج مبنى قصر العدل لممارسة أعمالهم .

واقبلوا فائق الاحترام

وزير العدل

سالم مساعده

(أخذ المجلس علماً به)

(د)

السيد الامين العام

الرقم من ٦٣٤٤/٣/٢٢

التاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٦

معالي رئيس مجلس النواب الأردني

أشير الى كتابكم رقم ٢١٤٦/١٧/٢٠/٣ تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٠ المتعلق بقضية الطلبة الاردنيين الموجودين في إيطاليا .

أرجو أن أعلم معاليكم بأن القسام بالاعمال الإيطالي في عمان قد أبلغنا بأنه قد تلقى مكالمة تلفونية من روما تفيد بأن الجهود المبذولة بهذا الصدد كانت ايجابية وسيؤكد لنا خطياً عند استلامه الجواب الخطي . أرجو التكرم بالإطلاع والعلم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الخارجية

(أخذ المجلس علماً به)

السيد الرئيس

جميع الردود على الشكاوى ترسل لـ

العلاقة .

(و)

السيد الامين العام

الرقم ٢٣٩٦٦/٣/١

التاريخ ١٩٧٢/١٢/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ٢١٥٩/١٧/٢٠/٣ تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢١ بموضوع الشكوى المقدمة من أهالي قرية حمانه من اريد بموضوع ربط سجلات قريتهم ادارياً في الزرقاء .

أرجو أن أعلم معاليكم بأن نظام التقسيمات الادارية صدر واستكمل مراحله القانونية وليس بالإمكان النظر في هذا الطلب الا باجراء تعديل على النظام الجديد :

واقبلوا الاحترام

وزير الداخلية

أحمد الطراوله

(ز)

السيد الامين العام

الرقم ٣٥٢٣١/٤٣/١٤

التاريخ ١٩٧٢/١٢/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب

الاشارة لكتابكم رقم ٢١٥٨/١٧/٢٠/٣

التاريخ ١٩٧٢/١٢/٢١

ان المستدعي السيد سلامه محمد بيلال لم يبين في استدعائه الموجه لمطولكم الصفت الذي كان فيه

ولده والمدرسة التي كان فيها ، ويمكن للمستدعي مراجعة وزارة التربية والتعليم للدراسة مشكلة ولده والنظر في امكانية مساعدته في ضوء الانظمة والتعليمات المرعية .

واقبلوا فائق الاحترام ،

وزير التربية والتعليم

الدكتور اسحق فرحان

(أخذ المجلس علماً به)

(ح)

السيد الامين العام

الرقم ٨/١٤٩/٢٠

التاريخ ١٩٧٢/١٢/٣١

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٢١٤٣/١٧/٢٠/٣ تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٠ ومرفقة الشكوى المقدمة من سكان حي جبل اللويضة وقزار اللجنة الادارية في مجلسكم الموقر .

أرجو ان أعلم معاليكم بأن شكوى ممثلة قد وصلت الي عن طريق دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الداخلية وان الوزارة تبحث عن البناء المناسب خارج الاجياء السكنية منذ زمن وهي ما زالت مستمرة في البحث لحل هذه المشكلة الى حين خروج المستشفى المنوي ببناءه الى حي الزجور .

واقبلوا احتراماً

ع/وزير الصحة

(أخذ المجلس علماً به)

هكذا من الصعب

(ط)

السيد الامين العام

الرقم ١١٢١٧/٤٥/١

التاريخ ١٩٧٢/١٢/٣١

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٢١١١/١٧/٢٠/٣ تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢١ ومرقته صورة عسن قرار اللجنة الادارية رقم (١) تاريخ ٧٢/١٢/٥، وصورة عن الشكوى المقدمة من السيد السيد سميج مطالقة ورقفاته نيابة عن سكان حي المظلة، والمتعلقة بموضوع انذارهم من قبل وزارة الاشغال العامة باخلاء مساكنهم ومخالفاتهم خلال مدة اسبوعين. ارجو ان ابين لمعاليكم بان الموضوع يتعلق بالاستملاكات التي تقوم بها وزارة الاشغال العامة في المنطقة المذكورة لغايات انشاء طريق عمان/الزرقاء ولا علاقة للامانة بذلك.

ارجو معاليكم التلطف بالعلم واقتبلوا فائق الاحترام،،

امين العاصمة

المهندس احمد فوزي

الاستاذ جمر نائب عمان

معالي الرئيس

شكواهم ان التقدير كان قليلا بحيث انهم لا يستطيعون حتى دفع او شراء ارض بالقيمة التي قدرت لمنازلهم لذا ازجرو دولة الرئيس والمسؤولين ان يكون التقدير عادلا بحيث لا يبقى المواطن بغير مأوى نتيجة هدم منازلهم لغاية توسيع الشارع.

السيد الرئيس

ارجو من دولة الرئيس الاستجابة لهذا الطلب.

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

ابعدنا الله عن الظلم، ياسيدي اللجنة - لجنة المنشيء- التي قدرت هذه المباني هذه الاملاك هي لجنة قانونية وفنية وكتا حريصين كل الحرص فعلا نظراً للشكاوي العديدة، ان تتعمق وتتحرى العسل والانصاف في هذا الامر اما اذا كان المستدعين اي اعتراض جديد فلديهم وسائل اخرى ومراجع ثانية يستطيعون ان يلجأوا اليها.

(اخذ المجلس علماً به)

(ي)

السيد الامين العام

الرقم ١٨/٤٤/٧

التاريخ ١٩٧٣/١/١

معالي رئيس مجلس النواب

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم ٢١٥٧/١٧/٢٠/٣ تاريخ ٧٢/١٢/٢١ ومرقته قرار اللجنة الادارية رقم (١) تاريخ ١٩٧٢/١٢/٥ بموضوع الشكوى المقدمة من سكان حي جبل الزهراء بطلب تمديد خط مجاري عام في منطقتهم.

ارجو ان ابين لمعاليكم بان مشروع المجاري في المدينة يتم تنفيذه على مراحل حسب الدراسات والتصاميم المعدة لهذه الغاية، وقد تم تنفيذ المرحلتين الاولى والثانية من المشروع المذكور، اما المرحلة الثالثة فقد قسمت الى ثلاثة اجزاء وذلك على ضوء الدراسات والامكانيات المادية المتوفرة ومن المتوقع ان يبدأ العمل في الجزء الاول منه في منتصف عام ١٩٧٣ وان تمديد خط مجاري في منطقة جبل الزهراء سيكون ضمن الجزء الثاني، وذلك بالنظر الى ان مشروع

(ك)

السيد الامين العام

معالي رئيس مجلس النواب

الرقم ٥٩/٤/٣/١٦

التاريخ ١٩٧٣/١/٢

اشير لكتابكم رقم ٢١٥٥/١٧/٢٠/٣ تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢١ الشكوى المرفقة والمقدمة للمجلس الموقر من السيد ابراهيم السالم ورقفاته تتعلق بالجزء (أ) من القطعة رقم (١) من الحي رقم (٤) من الحوض رقم (١٢) من اراضي الصبيحي البالغة مساحته (١٣٩) دونما وقد كان ان اعلن عن هذا الجزء لغايات التاجر او التفويض وفقاً لاحكام المادة (١٤) من قانون ادارة املاك الدولة رقم (٩) لسنة ١٩٦٨ واحيلت الطلبات المقدمة بهذا الشأن ومن جملتها طلب المشتكي الى لجنة املاك الدولة لدراستها وفقاً لاحكام المادة (١٩) من نظام تفويض وتأجير املاك الدولة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٤ فقدمت اللجنة تقريراً تضمن التوصية بتأجير هذا الجزء للسيد محمد موسى العقوب بعدد اثنين للجنة ان المذكور قام باحياء الارض سقياً وقد عرض الموضوع مفصلاً على مجلس الوزراء العالي فقرر بتاريخ ٧٢/١١/١٥ تأجير الجزء المبحوث عنه للموصي اليه وما من مجال للنظر في طلب المستدعي بعد ان تمت الاجراءات القانونية التي يبتها لمعاليكم اعلاه، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام (اخذ المجلس علماً به)

السيد الامين العام

الرقم ٩٥/٦/١٩

التاريخ ١٩٧٣/١/٦

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٢١٤٩/١٧/٢٠/٣

تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٠ بشأن مساعدة السيد حافظ

محمد من الزرقاء

مجاري مدينة عمان يختلف مراحلها قد نفذ بقروض من الحكومة والبنوك المحلية، منها لمعاليكم بان المفاوضات لازال جارية مع مؤسسة البنك الدولي من اجل الحصول على قروض طويلة الاجل، وحسباً لو توفر الامكانيات المادية الكافية لدى الامانة لتغطية نفقات مشروع المجاري في مختلف احياء المدينة، علماً بان امانة العاصمة لا تدخر جهداً لتنفيذ مراحل المشروع اذا ما توفرت لها الامكانيات المادية، ذلك من اجل ازدهار وتقدم هذه المدينة.

ارجو معاليكم التلطف بالعلم.

واقبلوا فائق الاحترام.

امين العاصمة

المهندس احمد فوزي

السيد البطاينة نائب اربد

معالي الرئيس

كثرت الشكاوى من امانة العاصمة من المواطنين اقترح في هذا الصدد بدلاً من أن ترسل هذه الشكاوى الى امين العاصمة ان ترسل للحكومة للاطلاع عليها والتدقيق والنظر في هذه الشكاوى.

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

الشكاوى دائماً تمر علينا والاجابة تدق وتنتق بين الحكومة والامانة واؤكد للنائب الزميل بان الناس يشكون لان جميع من لمصلحة اذا مست حتى في سبيل المصلحة العامة واخذ حقه لا يد من ان يشكو فنحن لسنا يعني حساسين كثير في شكاوى امام المصلحة العامة الطريق التي يشكو منها الاجيران المالكين، هذه طريق دولية كلفتنا ملايين الدولارات ونتج في وقتها واي تأخير فيها يحمل الخيرية مئات الآلاف فني سبيل رفع الحيف نحن للجان لكل وسيلة قانونية وادارية وتقبلها.

مكتبة السيد الرئيس

ارجو ان اعلم معاليكم انه لدى اجراء الدراسة الاجتماعية للسيد المذكور اعلاه من قبل مدير الشؤون الاجتماعية في الزرقاء تبين انه كان يمتلك عمل نوفوتيه في الزرقاء وقد فقد هذا العمل وتراكت عليه الديون التي زادت عن ثلاثة آلاف دينار حسب ادعائه ، وهو يرجو منحه قرضاً لا يقل عن الف دينار ليتمكن من تجديد عمله ، علماً بأنه اعزب وعمره اربعة وعشرون عاماً .

فبناء على ذلك فإنه يتعدى تقديم اية مساعدة للمذكور لعدم انطباق شروط نظام التأهيل والمساعدات رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧١ عليه لعدونه على العمل ، ولم يتم وجود أي بند في النظام المذكور يسمح بمساعدته .

واقبلوا فائق الاحترام

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

علي عناد خريس

(اخذ المجلس علماً به)

السيد الرئيس

اخذ المجلس علماً بهذه الاجوبة وستقوم الامانة العامة بابلاغها الى المشتكين .

٥ - الأسئلة والاجوبة

السيد الرئيس

تتلى الاسئلة والاجوبة الواردة عليها

اما سؤال فرح بك فيؤجل الى جلسة قادمة بسبب غيابه بالاجازة .

(ب)

السيد الامين العام

سؤال رقم ٦

١٩٧٢/١٢/٢٣

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو معاليكم التكرم توجيه السؤال التالي الى

دولة رئيس الوزراء الافخم بخصوص عسدم اعادة السيدين : جودت المحسن وفواز ابو الغنم اسوة بالموظفين للفصولين الآخرين . علماً بأنهم معروفين لدى الجميع من مسؤولين وغير مسؤولين حيث انهم يتمتعون بالكفاءة والجدارة والاخلاص والاخلاق العالية .

واقبلوا فائق الاحترام

نائب محافظة السلط

بشاره غصيب

الرقم : ٢١٨٦/٧/١٦/٣

التاريخ : ١٩٧٢/١٢/٢٧

دولة رئيس الوزراء الافخم

عملاً باحكام المادة ٨٣ من النظام الداخلي لمجلس

النواب ابث / لدولتكم بصورة عن السؤال رقم

(٦) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٣ للمقدم من النواب

معالي السيد بشاره غصيب .

رجاء التكرم بالاجابة عليه وفق احكام النظام

المشار اليه اعلاه .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

كامل عريقات

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

معالي الرئيس

طبعاً تقدر وتشكر معالي النائب الزميل على اهتمامه بهذين الشاين والمواطنين الكريمين ويؤكد له اننا حريصون كحرصه على ان ينظر ويندرس وضعهما من حيث اعدتهما للخدمة ونأمل ان يأتي اليوم الذي نتخذ فيه مثل هذا القرار .

(اموات : شكرآ شكرآ)



السيد غصيب نائب السلط

يكونوا اكفاء منه ، لم يكن هناك من سبب لاهماله بهلنا الشأن خصوصاً وان كثيرين من زملائه اعيدوا للعمل وتعيينوا ، اريد تخصيص وقت معين للنظر بهذه القضية .

السيد البطاينة نائب اريد :

مع اني انني على رأي وطب الزميل معالي الاخ بشاره غصيب في اعادة السيدين جودت المحسن وفواز ابو الغنم للعمل لانها فعلاً والكل يعرف بانها موظفين جديرين بالعمل ولها من جتهها ان يعودا لبلدنا الا انني اود ان اضيف ان وزارة الخارجية في عهد الحكومة السابقة قبل عامين لا اعرف بأي عهد قد اتخذت اجراءات وهذه الاجراءات شملت بعض الموظفين .

هذا القول من دولة الرئيس سمعناه كثيراً بما يتعلق بجودت المحسن ، نريد جزءاً بهذا الخصوص مع العلم اننا نرى اشخاص يمينون في وزارة الخارجية ليسوا اكفاءهم ولا اخلاص منه للبلد ، اننا لا ادعي اني مسؤول اكثر من دولة الرئيس او انصاف المعالي الاخوان في هذا الخصوص ولكن للتعاون والتذكير ، ان شخصاً مثل جودت المحسن خدم البلد خدمة جلى ورفع رأسها عالياً والكل يعلم وانا استشهد بكلمة المعالي خالد الحاج حسن الذي قال انه يجب ان نحن نسمى اليه ونطلب اليه ان يأتي ويعود للعمل بالنسبة لما قدمه من خدمة للبلد ، هذا عدا عن ان اشخاصاً يمينون وعينوا بالامس القريب فلماذا لم يعين هذا الشخص وهذا عندما جاء لهذا البلد لم يترك الخدمة الا لمرارة حزت في نفسه في تشغيلة بمئة اشخاص لم

مكتبة

السيد الرئيس

نحو هنا نبحث بموضوع سابق لاوانه، السؤال كان لشخص معين وانتهى.

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

... بين أي موظف وموظف أو مواطن ومواطن وحريصين على هذين الموظفين السابقين ولا ننوي ان نوسع في الموضوع.

السيد غصيب نائب السلط

طيب ونحن نقبل بقول دولة الرئيس اما يقبل التعجيل في امر هذا الشخص ...

السيد الرئيس

يحال الى الحكومة.

٦- الاقتراحات

السيد الرئيس

تلى الاقتراحات الواردة

(أ)

السيد الامين العام :

تاريخ ١٩٧٢/١٢/٩

معالي رئيس مجلس النواب

لما كان الممارسون قد اصبحت لهم حقوق مكتسبة بالاستناد الى القوانين السابقة فان منهم من صرف الوصفات الطبية او القيام بأي عمل جراحي على الفم قد جاء مناقضا لهذه الحقوق التي كفلها لهم الدستور ، ولعلنا فاننا نقترح اصدار مشروع القانون التالي بالاستناد الى المادة ١٩٥ من الدستور .

تعديل المادة ٢٦ من قانون نقابة اطباء الاسنان رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ لتصبح بالشكل التالي :-

المادة ٢٦ -

يجوز للمارس :-

(أ) كتابة الوصفات الطبية .
(ب) القيام بأي عمل جراحي مثل الخلع ومشتقاته التي هي من صميم عمله الرسمي .

(ج) اقتناء اي اجهزة وادوات يقتضيها عمله .

(د) يعتبر ممارس طب الاسنان هو طبيب اسنان بالممارسة الاعضاء :

جلال مرزوق القلاب ، فوزي جرار
عبد الوهاب الطراونة ، عمران المعاطيه
محمد المنصور الحديد ، محي الدين الحسيني
عبد الكريم الكايد ، محمد الخشمان
رمضان حجه ، محمد طاهر الكيلاني
الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

السيد الامين العام :

(ب)

اقتراح برغبة رقم (٢)

تاريخ ١٩٧٢/١٢/٣١

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية وبعد :

نقترح نحن النواب الموقعين اذناه بالاستناد الى المادة ٩٥ من الدستور وضع القانون التالي المرفق

معدله وفي ضوء ذلك تقضي الضرورة بتعديل قانون النقل على الطرق النافذ بحيث ينسجم والتشريعات الاخرى في الدول المتقدمة ومعالجة هذه الناحية الهامة ذات الطبيعة الانسانية .

مشروع

قانون معدل لقانون النقل على الطرق

رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨

المادة ١- يسمى هذا القانون قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ ويقرأ مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما بعد بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعديل المادة ١٦٦ من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم (ى) بالنص التالي :-

(ى) يجوز لسلطة الترخيص اصدار رخصة سوق من الفئة الثانية للدوي العاهات الدائمة بناء على تقرير طبي وضمن التحفظات التي تضعها سلطة الترخيص .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح

على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ج)

السيد الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية التحية ،

نقترح نحن الموقعين اذناه بان من المخرج الى قانون النقل على الطرق رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨

كقانون معدل لقانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته ، رجاء عرضه على المجلس الكريم لاتخاذ ما يراه مناسباً ويتكرم باحالته الى الحكومة الجليلية لتقديمه الى المجلس كمشروع قانون . ونرجو ان يتم ذلك في خلال الدورة الحالية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

محمد طاهر الكيلاني عميد الحشيان
سلمان القضاء عبد الباقي جمو يعقوب معمر
بشاره غصيب فضل الدقموني موسى ابو الراغب
محمد المنصور الحديد علي داود الرمي محمد
الحاج عبدالله فوزي جرار عبد الكريم ماضي
وحيد العوران حنا بنوره فيصل الجازي
محي الدين الحسيني اميل الغوري اسماعيل
حجازي سعود القاضي سبابا العكشه عبد
الوهاب الطراونة .

الاسباب الموجبة

لتعديل المادة ١٦٦ من قانون النقل على الطرق رقم

٤٩ لسنة ١٩٥٨

كثيرا ما يقسو القدر على بعض المواطنين من شبابنا وطلابتنا بفقدانهم احدى العينين وهم يحكم طبيعة عملهم وتخصصهم بحاجة ماسة الى امتلاك سيارة وقيادتها والقانون في وضع الحالي لا يمكنهم من الحصول على رخصة قيادة سيارة فيضطرون في الغالب الى مخالفة القانون وقيادة السيارة التي يملكونها مما يجعلهم في حالة نفسية سيئة يخقدون على المجتمع الذي يحرمهم من حق طبيعي لهم وقد عذبت معظم التشريعات الحديثة في الدول المتقدمة على تهم اعاقة هذه الناحية واجازت منح متهوري الاطراف والذين هم بعين واحدة رخص قيادة سيارات وفق شروط

هكذا
منه
الاصلي

تبين انه لا يوجد فيه اي نص يحفظ حق صاحب المركبة العمومية بالاحتفاظ برقمها والتصرف به كما يشاء بعد شطبها مما دعى الديوان الخاص بتفسير القوانين ان يتخذ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٠ ويحترقم (١٧) - قرارا بشأن تفسير ما جاء بالمادتين (١٤١) و (١٨٢) من القانون ذاته من نصوص فأقر بأن ليس في القانون ما يميز بين ارقام المركبات العمومية من قبل مالكيها بعد شطبها او يميز للمالك الاحتفاظ بمثل هذه الارقام لبيعها الى آخرين .

وبما ان الكل يعلم ان الارقام العمومية اصبحت ذات قيمة تباع بأثمان باهظة جدا ، كثيرا ما تكون قيمتها اكثر من قيمة المركبة التي توضع عليها فاننا نرى ان شطب الرقم مع المركبة وحرمان مالكة من الاستفادة منه بالكيفية التي يراها لا يتناسب مع العدالة

لهذا ، ورفعا للحيف الذي يلحق بصاحب الرقم العمومي وعدم التعويض عليه نرى ، احالة اقتراحنا هذا الى المجلس الموقر ، حتى اذا ما اخذ بمبدأ تعديل القانون حسب الصيغة المرفقة ، تكسرم برقمه الى السلطة التنفيذية لوضعه بصيغة قانون ، ومن ثم اعادته الى المجلس لاقراره .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

بشاره غصيب ، محمد منور الحديد ، فضيل الدلقموي ، اسماعيل حجازي ، محمد الحاج عبدالله عمران المعاطيه ، محمد طاهر الكيلاني ، محمد الشفيان سليمان القضاة ، نعم التل ، عبد الوهاب الطراونه ، عبد الكريم المفضي

اقتراح

قانون معدل لقانون النقل على الطرق رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون النقل على الطرق) ويعدل مع القانون الاصلي كقانون واحد ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٢٤) من قانون النقل على الطرق باضافة الفقرة التالية الى آخرها . (غير انه بالرغم مما ورد في هذا القانون ، فان الارقام الخاصة بالمركبات العمومية التي تشطب تبقى هذه الارقام ملكا لصاحبها وله الحق ان يضعها على سيارة اخرى يملكها او ان يبيعها لشخص آخر .

المادة ٣ - يسري حكم هذا التعديل على ارقام السيارات التي شطبته خلال عام ١٩٧٢ بشرط ان يدفع صاحبها ما يتوجب عليها دفعه من رسوم .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

٧ - قرار اللجنة القانونية رقم (١٤)

المؤرخ في ١٨/١١/١٩٧٣

السيد الرئيس

والآن يلى قرار اللجنة القانونية رقم ١٤ واراجو من مقرر اللجنة السيد سليمان القضاة الفضيل الى المنصة لتلاوته .



السيد المقرر

قرار رقم (١٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٣ - برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والعطوفة والسعادة السادة المقررين القضاة والاعضاء ساي العكشه ، بشاره غصيب ، يعقوب معمر ، عبد الوهاب الحايي ، اميل الفوري ، محي الدين الحسيني وفضيله الشيخ عبد الباقي جمو .

ونظرت بمشروع قانون الزراعة لسنة ٩٧٢ المحال عليها وبعد دراسته وتدقيقه بحضور معالي وزير الزراعة قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه : (١) في المادة (٥) يستعاض عن عبارة (دينارين ولا تزيد عن خمسة عشر دينارا) بعبارة (دينار واحد ولا تزيد عن خمسة دنانير)

(٢) يستعاض عن الباب العاشر - التروء الحرجية بالصيغة الجديدة التالية :

مكتبة السيد المقرر

الباب العاشر

الثروة الحرجية وحفظ التربة

المادة ٨٩ - تعني كلمة حراج اراضي الدولة المسجلة حراجا او الاراضي المسجلة باسم خزينة حكومة المملكة الاردنية او حرم الطرق والشوارع المغطاة جزئيا او كليا بنباتات حرجية او قطع الاراضي المملوكة لاشخاص طبيعيين او معنويين ونبت عليها طبيعيا او غرس فيها اشجار وشجيرات حرجية .

المادة ٩٠ - (١) لا يجوز قطع الحطب من الحراج الحكومية والخصومية وصنع الفحم قبل الحصول على رخصة استئجار .

(٢) لا يجوز نقل اية مادة حرجية من مكان الى آخر قبل الحصول على تذكرة نقل .

(٣) لا يجوز قطع او جمع او صنع او رفع او نقل اية مادة حرجية قبل دفع الثمن المقرر لها .

(٤) لا يجوز قطع اية شجرة او شجيرة او غرسة حرجية او نبات من الحراج الحكومية او الخصومية او حرقها او تشذيبها او قطع اي خصل منها بالاله او باليد او بحريدها من قشورها او اوراقها .

(٥) لا يجوز اقتناء او حيازة او تخزين اية مادة حرجية غير مخصص بها .

المادة ٩١ - يصدر الوزير قرارات تنشر بالجريدة الرسمية يعين فيها الاشجار والشجيرات الحرجية والمواد الحرجية ونماذج رخص الاستئجار وتذاكر النقل وشروطها ورسومها وانما المواد الحرجية .

المادة ٩٢ - (١) كل من يخالف احكام هذه المادة يعاقب بالحبس من اسبوعين الى شهر ويعرم من خمسة دنانير الى ٢٥ دينار عن كل شجرة او شجيرة او غرسة او جزء منها او عن كل ثمانية كيلو من المواد الحرجية او كسورها ان تعلق تعيين عدد الاشجار المقطوعة وتصادر منه المواد الحرجية والادوات القاطعة .

(٢) يعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٩٢) سائق واسطة النقل الذي تضبط معه المواد الحرجية التي لم يحضر صاحبها على تذكرة نقل .

المادة ٩٣ - (١) يمنع منعا باتا السكن او الاقامة داخل حدود الحراج الحكومية اما اصحاب الماشية فلا يسمح للسكن لهم وبمسافة ٥٠٠ متر من حدود الحراج .

(٢) لا يجوز ايقاد النار داخل حدود الحراج الحكومية وعلى مسافة لا تقل عن مائتي متر من حدودها .

(٣) لا يجوز احراق الكلس داخل الحراج الحكومية او استعمال مادة الحراج في احراقه .

المادة ٩٤ - (١) للوزير عند شوب الحرائق في الحراج الاستيلاء على ما يلزم من الآلات والمواد ووسائل النقل لاستعمالها في مكافحة الحرائق مع التعويض على اصحابها .

(٢) كل من يتسبب في اشعال النيران في الحراج يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر وبغرامة قدرها خمسة دنانير عن كل شجرة او شجيرة حرجية اتلفت مع دفع تكاليف اطفاء الحريق .

(٣) للحاكم الاداري ترحيل الساكنين او المقيمين في الاراضي الحرجية الحكومية والقاطنين بقربها واذا تمنعوا يعاقب المتنوع بالحبس من اسبوعين الى شهر مع ارغامه على الرحيل .

المادة ٩٥ - (١) لا يجوز الاعتداء على اراضي الحراج الحكومية سواء كان بفعلها او بفتحها او حفر الآبار والكهوف فيها او بأي اعتداء اخر .

(٢) لا يجوز الاعتداء على علامات او سياج حدود الاراضي الحرجية .

المادة ٩٦ - كل من يخالف احكام الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٩٥ من هذا القانون على الحاكم الاداري منه من الاعتداء وله ان يتخذ الاجراءات الكفيلة بذلك وتقرره من خمسة دنانير لكل دونم او اي جزء منه وترفع يده عن الارض وتوول المنشآت التي اقامها للوزارة . اما السياج وعلامات حدود الاراضي الحرجية فيعاقب عليها بالحبس من اسبوعين الى شهر وبغرامة مقدارها عشرة دنانير عن كل علامة او زاوية سياج .

المادة ٩٧ - كل من حصل على رخصة اصطناع او تذكرة نقل ان يبرزها عند الطلب الى موظفي وزارة الزراعة وافراد الامن العام والقوات المسلحة واذا امتنع او لم يكن مصحوبا بالرخصة او تذكرة النقل تصدر منه المضبوطات وتسلم الى اقرب مركز زراعي ويعاقب بالحبس من اسبوعين الى شهر .

المادة ٩٨ - لموظفي الضابطة العدلية وموظف وزارة الزراعة الدخول الى اي مكان ما عدا بيوت السكن التي يوجد فيها او يشتبه بوجود مواد حرجية فيها ومصادرة المضبوطات التي جمعت بدون ترخيص وبيعها وقيد اثباتها وارادات للخزينة اما بيوت السكن فتتخذ موافقة المدي العام المختص .

المادة ٩٩ - موظفو وزارة الزراعة وافراد الامن العام والقوات المسلحة مكلفون بالقبض على اللين يشاهدونهم اثناء قطعهم او نقلهم للمواد الحرجية بصورة تخالف احكام هذا القانون كما يجب عليهم منع وقوع هذه المخالفات قبل وقوعها .

المادة ١٠٠ - موظفو وزارة الزراعة يحولون بتقديم ضبط او تضبوط عن التغديلات المخالفة لهذا القانون ذاكين في متنها الاضرار التي لحقت بالحراج وعلى القاضي او الحاكم الاداري المقدم اليه الضبط الحكم بما جاء فيها .

المادة ١٠١ - يحق لاصحاب الحراج الخصومية استئجار حراجهم بطريقة التنظيم التي يحددهم على رخصة منحهم ذلك على ان تتبع ارشادات وتعليمات الوزارة .

المادة ١٠٢ - للوزير ان يسمح لاصحاب الحراج الخصومية باستئجار حراجهم بقصد استبدالها بالاشجار المثمرة بموجب دورة استئجار فنية تنفذ على مراحل تحدد شروطها وكيفيةها من قبله .

هكذا عند الاصل

المادة ١٠٣- إذا لم يتبع صاحب الحراج الخصومية شروط الاستثمار أوقف عن الاستمرار في العمل بالرخصة ويعاقب بموجب المادة (٩٢) فقرة (١) من هذا القانون أو لم يمتنع .

المادة ١٠٤- للوزير أن يسمي الأراضي المملوكة الواجب القيام بعمليات حفظ التربة فيها وزراعة الأشجار بإعلان ينشر بالجريدة الرسمية إذا كانت : -

(١) أراضي بور يزيد انحدرها على ٢٥٪ .

(٢) أراضي متحدرة مهددة تربتها بالانجراف .

(٣) أراضي متحدرة تؤثر على التنايع ومصادر المياه .

(٤) أراضي التي لها قيمة سياحية .

المادة ١٠٥- يستثنى من هذه الأراضي المذكورة في المادة (١٠٤) مسن الأراضي التي يتعهد أصحابها بالقيام بعمليات حفظ التربة وزراعة الأشجار تحت إشراف وزارة الزراعة .

المادة ١٠٦- إذا اعتدى أصحاب الأراضي المطبق عليها عمليات حفظ التربة وزراعة الأشجار على هذه الأراضي يطبق بحقهم العقوبات المنصوص عليها في المادة (٩٢) فقرة (١) والمادة (٩٦) من هذا القانون .

المادة ١٠٧- يمنع رعي الماشية في الأراضي الحرجية إلا بتفويض من الوزير أو من ينوب عنه . يحدد الوزير أنواع المواشي وشروط الترخيص ومواعيد الرعي وأنواع وأعداد المواشي التي يرخص برعيها في كل حراج والاحتياطات الواجب اتخاذها وكذلك الأجور الواجب استيفائها .

المادة ١٠٨- للوزير حظر تربية الماعز البلدي في مناطق يحددها إذا تبين له أن ذلك يشكل خطراً على الثروة الحرجية والتمرية في تلك المناطق ويكون قرار الحظر نافذاً بعد مرور عام من صدوره ويستثنى منه القرى والأحواض التي طبق حظر الرعي فيها بموافقة سكانها طبقاً لقانون حظر رعي الماعز رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ .

المادة ١٠٩- كل مخالفة للبائدين (١٠٧) و (١٠٨) والقرارات الصادرة منها يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها ٢٥٠ فلس عن كل رأس ماشية وتضاعف الغرامة كل مرة تتكرر فيها المخالفة .

مواد عامة

المادة ١١٠- التخريبات التي تقع ولا يعرف فاعلوها يرى قضائها الحاكم الإداري أو الشخص المفوض من قبله ويكون حكمه قطعياً والأشخاص المسؤولون عن هذه التخريبات هم أقرب المجاورين لتلك التخريبات إن وجدوا وإلا فالحاكم الإداري .

المادة ١١١- ترى دعاوى الحراج من قبل حاكم المصلحة أو لدى الحاكم الإداري .

المادة ١١٢- أي شخص إتهم بمخالفة هذا القانون ويغنى فراده يوقف إلى أن يقدم كتيلاً يضمن جهوره عند الطلب .

المادة ١١٣- يقوم جهة مديرية الحراج بتحصيل الغرامات التي تفرضها الحاكم أو الحكام الإداريين وبإيداع الضرر به والرسوم وتزويد أمانات تصرف لتطوير الثروة الحرجية .

المادة ١١٤- تحصل الغرامات الحرجية وفقاً لقانون تحصيل الأموال الأميرية .

المادة ١١٥- يمنع إجراء أي قطع في الأشجار الحرجية مهما كان نوعه سواء كان في الحراج الحكومية أو المملوكة خلال المدة الواقعة بين أول آذار ونهاية أيار من كل عام .

المادة ١١٦- أ () يمنع منعاً باتاً قطع الأشجار الصنوبرية إلا في الحالات الضرورية جداً وبقرار من الوزير أو من ينوب عنه .

ب () يمنع قطع أشجار الخروب والبطم واللوز والاجاص والزيتون البري بل بتقليمها بقصد تطعيمها أو تركيبها .

المادة ١١٧- يجوز للوزير أن يوزع مجانياً أية كمية من الغراس الحرجية على أية جهة كانت إذا رأى في زراعة تلك الغراس منفعة عامة .

المادة ١١٨- للوزير السماح باستيراد المواد الحرجية .

المادة ١١٩- الأشخاص الذين تتكرر اعتداءاتهم على الحراج الحكومية يبعدون إلى مناطق خالية منها لمدة لا تزيد على الستة أشهر .

(٣) في المادة ١١٣- يستعاض عن عبارة (الأمطار فيها عن ٢٥٠ ملم) بعبارة (الأمطار فيها عن ٢٠٠ ملم) .

(٤) المادة ١٢١- تحذف منها عبارة (مساحتها على خمسة أضعاف كمية الأمطار المكعبة من مياه الري المتوفرة وإن لا تزيد) .

(٥) المادة ١٨٥ تعاد صياغتها لتصبح بالشكل التالي :-

١٨٥- أ () كل من يخالف أحكام المادتين ١٨٣ و ١٨٤ أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة ذنانير ولا تزيد عن ٥٠٪ من قيمة المنتجات المخالفة ومصادرة واتلاف المنتجات غير الصالحة للاستعمال البشري على أن يتحمل الخالف كافة المصاريف والتفتات المترتبة على ذلك .

ب () للوزير أن يقرر مكافأة تمنح للموظف أو الموظفين الذين يكتشفون أو يساعدون على اكتشاف أية مخالفة ارتكبت خلافاً للبائدين المذكورين شريطة أن لا تزيد عن ١٠٪ من قيمة الغرامات .

(٦) المادة ١٩٤- تحذف منها الفقرة التالية ويعاد ترقيم الفقرات التي تليها :
ن - قانون حظر رعي الماعز رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته .

(٧) يعاد ترقيم مواد القانون جنباً وود تغيير عليها .
وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

مخالف - عبد الباقي جمو

سأبدي رأيي في المجلس

اللجنة القانونية

مكتبة المجلس

السيد الخشمان نائب السلط

المادة « ١٠٨ » .

السيد المقرر

المادة ١٠٨ تعيد للوزير حظر رعي الماعز البلدي في المناطق التي يحددها اذا تبين له . . .

السيد الخشمان نائب السلط

في المناطق الحرجية الحكومية الان اطلاقها تمام لا يوجد عندنا ثروة .

السيد المقرر

استبدال كلمة (تربية) بكلمة (رعي) .

السيد الخشمان نائب السلط

كما كانت واردة في القانون الاول .

السيد الرئيس

ارجوكم .

السيد المقرر

معلش ، خليه ياكل .

السيد الخشمان نائب السلط

اذا سمحت ، ياسيدي ، والمجلس كان سبق هذا في السابق ، والان نريد ان نعيدها كما كانت في السابق .

السيد المقرر

كما كان في السابق .

السيد الخشمان نائب السلط

كما كان في السابق ، ارجو اعادتها كما هي في القانون الاول بدون تغيير .

السيد المقرر

خلص ، والباقي كما ورد من اللجنة . عفووا الشيخ عبد الباقي له رأي .

الاستاذ جمو نائب عمان

المادة ٨٩ التي تعتبر حتى الاراضي المملوكة لاشخاص طريق اذا ما ثبت فيها نباتات حرجية تعتبر اراضي حرجية .

السيد المقرر

هذا تعريف علمي صحيح .

الاستاذ جمو نائب عمان

تعريف علمي ١١ يعني هو كل هذا الكلام اصبح علمياً ١١ فيها اذا خرجت وثبتت شجرة حرجية على هذه الارض هل تعتبر هذه حرجية؟؟

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

لها علاقة بقانون دائرة الاراضي ، حتى يطلع في ارض جرج معناها انها كانت متروكة ، قانون الاراضي اي اراضي هي تصرف وليس ملكا ، اذا ترك المتصرف الارض اكثر من ثلاث سنوات تعود للدولة فالارض ان يطلع فيها خرج معناها مر عليها عشرون سنة وهو لا يعمل بها يسترجع الى اهلها للدولة .

الاستاذ جمو نائب عمان

اذا سمحت نحن كلنا فلاحين .

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

مش قصة فلاحين .

الاستاذ جمو نائب عمان

انا مثلاً عندي ارضي مجرولة ومملوكة يثبت غرس في هذه الارض .

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

ازعه . ازعه .

الاستاذ جمو نائب عمان

انا حفاظاً عليها لا اخلعها ولا اقطعها ، انا هذه الشجرة ...



السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

خذ رخصة بزرها .

الاستاذ جمو نائب عمان

يا معالي الرئيس ، اذا سمحت ، يجوز للنائب ان يوجه اي كلام الى الرئيس او الى المجلس او الى الوزير .

السيد الرئيس

حسب النظام الداخلي يوجه الكلام للرئيس

الاستاذ جمو نائب عمان

حسب النظام الداخلي انا اوجه السؤال للسواري كلام لأي انسان في ...

السيد عبدالله نائب اربد

شكليات ، هذه شكليات

هكذا منه لأصل

الاستاذ جمو نائب عمان

هذه شكليات .

السيد الخشمان نائب السلط

كلمة . . . لي الحق

الاستاذ جمو نائب عمان

لا حق لأي انسان ان يقطع النائب اما اذا كان هناك اثنين طلبا الكلام فهناك اولوية .

السيد الخشمان نائب السلط

استاذ ارجوك خليني اريحك بكلمة .

الاستاذ جمو نائب عمان

اذا سمحت ، الزعل ليس على الوزير .

السيد المعايطة نائب الكرك

لا . لا .

السيد الرئيس

لا ، لا . الزعل علينا نحن .

الاستاذ جمو نائب عمان

الزعل على الانتقاد غير النظامي .

السيد الرئيس

تفضل .

الاستاذ جمو نائب عمان

الذي اعنيه أي ارض تستغل ومملوكة قد ينبت هناك غرس حرجي يتفاداه صاحب الارض ولا يحفظه ويحافظ عليه فهل حين اذا نبت هنا الغرس الحرجي في ارض مملوكة تصبح هذه الارض حرجية ؟ حسب هذا التعريف تصبح الارض حرجية .

السيد الخشمان نائب السلط

انا اجاب

السيد الرئيس

تفضل خالد بك .

السيد وزير الزراعة

سيدي ، الواقع للمادة ٨٩ واضحة ، الشيخ جمو الواقع يتكلم بشكل عومييات اما المادة ٨٩ - تقول :

تعني كلمة حراج ، اراضي الدولة ، اراضي الدولة ، المسجلة حراجا او الاراضي المسجلة باسم خزينة حكومة المملكة الاردنية او حرج الطرق والشوارع للغطاء جزليا او كليا بنباتات حرجية او قطع الاراضي المملوكة لاشخاص طبيعيين .

الاستاذ جمو نائب عمان

هذا الذي اعنيه .



السيد الخشمان نائب السلط

انا ارد على معالي وزير الداخلية ، اقول له لم يعد هنالك ارض مملوكة بعد التسوية ، بتملكها ويرجعها اراض دولة وتعتبر فيها نبات ، هذا غير وارد في الحكي ، هذا وارد في الاراضي التي لم يتم فيها التسوية ، هنا جاء شامل للشكل لا يجوز ، لا يجوز يا سيدي ، ارض اكتسبتها عن طريق التسوية تركتها ستين ثلاثة اربعة خمسة فلا حق لك انتم بتملكها يا سيدي . هذا لا ينطبق عليها الحكي هذا كله ، هذا غير وارد .

السيد المقرر

الحراج نوعان ، نوع خاص ونوع عام ، نوع للدولة في الطرقات العامة والى اخره ونوع املاك خاصة ، وهذا ليس يحدد على القانون ، قانون

السيد وزير الزراعة

هذا التعريف بالواقع تعريف علمي واضح لا يحتاج

السيد البطاينة نائب اربد

بالنظر لما لهذا القانون من اهمية ولا سيما انه ورد بملحق لجدول الاعمال ، التأجيل افضل ، فارجو تأجيل هذا القانون لجلسة قادمة .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

أقر القانون يا سيدي ، القانون أقر

السيد البطاينة نائب اربد

أرجو تأجيل بحث هذا القانون لجلسة قادمة .

هكذا منه الأصل

الحراج القديم كان نفس النص فيه ، فالقصد من ذلك حماية الشجرة فأنا يمكن اتأذى ، أنا لو صح لي ان اقطع الشجرات التي عندي فسأقطعها المهم القانون نفسه افرد احكاما مختلفة. الاعتداء على قطع الشجرة الخاصة يختلف عن قطع شجرة حرجية للدولة ولذلك لا ضرر من التعريف .

السيد الخشمان نائب السلط

تأجيله .

السيد المقرر :

لماذا التأجيل .

السيد الخشمان نائب السلط

اذا كانت مملوكة ... شجرة حرجية . . . لهذا غير وارد .

السيد المقرر

خلص انتهى .

السيد الخشمان نائب السلط

لا ، لم ينته .

الاستاذ جمو نائب عمان

لا ، لم ينته ، ماذا جرى للتعريف .

السيد المقرر

التعريف صحيح .

السيد البطاينة نائب اربد

انا اقترحت تأجيل البحث والمناقشة :

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس تأجيله 11

السيد المقرر

أقريناه .

السيد الرئيس

لا .

السيد الخشمان نائب السلط

تأجيله ، تأجيله .

السيد المقرر

هذا لا يمنع رعي الماعز .

السيد الدلقموني نائب اربد

يا سيدي القانون أقر ، لما قرأ المقرر ، لكن مشكلتي المقرر ، هو الذي يولد المشاكل ، القانون أقر .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

ابو غازي ...

السيد الرئيس

في ناحيتين ، في طلب تأجيل البحث بالقانون وفي طلب باقرار القانون . فن يوافق على تأجيل البحث يرفع اسبعه ؟

(اصوات : تأجيله)

من يوافق على القانون ، انتهى للموضوع .

وضجة :

ماذا تريدون ... يعني القانون واقرا عليه تفضل يا عاكف بك ، ارجوكم ، يا اخوان دعوه يتكلم .

السيد الفايز نائب بدو الوسط

في هناك اراضي مملوكة حرجية للدولة وفي هناك اراضي مملوكة ملكا خاصا فلا يأتي صاحب الأرض يزرع فيها شجراً حرجياً ليستفيد منه بعد فترة ، بعد سنة . بعد عشر سنين ، بعد خمسة عشر سنة . ويقطعه حتى يستفيد من ثمنه فهل هذا القانون يشمل ذلك أم لا ؟

السيد المقرر

يأخذ رخصة .

السيد الرئيس

ما رأي رياض بك .

السيد المفلح نائب عمان ورئيس اللجنة القانونية

يا سيدي قانون التسوية ازال كل ايهام ، هناك اراضي حرجية عامة تملك رقبته الدولة وهناك

حرجية خاصة حدد مفهومها ومرماها ومشاعها في قانون التسوية ، ولذلك قانون الاحراج ان ورد فيه عقوبة او قيد او كذا يتناول هذين النوعين فقط ، اما النوع الذي اشار اليه حضرة النائب عاكف بك الفايز فلا يتناوله القانون ويعتبر ملكاً خاصاً وعلى هذا الاساس ليس في القانون ما يوجب التأجيل وانه عبارة عن ان وزارة الزراعة قامت بجمع هذه القوانين التي اقراها ، سبق لهذا المجلس ان اقراها ، وادخل تعديل آخر بحيث منع منعاً باتاً الرعي في الاحراج ملك الدولة والاحراج الخصوصية الا بأذن من وزارة الزراعة ولم يكن هناك شيء جديد على المجلس .

السيد البطاينة نائب اربد

لا نوافق ...



هكذا في الأصل

السيد الرئيس

اسمع ، اكرر واقول من لا يوافق يرفع اصبعه ؟
خلص انتهى .

السيد البطاينة نائب اريد

لم ينته .

الاستاذ جمو نائب عمان

كيف .

السيد الرئيس

اكمل يا هاني .

الاستاذ جمو نائب عمان

المجلس لم يوافق .

السيد وزير الزراعة

موافق .

السيد المقرر

لم توافقوا !!

السيد الخشمان نائب السلط

كيف موافقين !! على ايش موافقين !!

السيد المرزوق نائب خرش

مش موافقين .

ضجة .

السيد الخشمان نائب السلط

معالي الرئيس

تخليتي اوضح المسألة .

السيد الرئيس

يا اخوان ماهي المسألة ، ما خلصنا تفضلوا الى
مقاعدكم .

السيد الخشمان نائب السلط

يا معالي الرئيس

هل تسمح لي ان اوضح المسألة ؟

السيد الرئيس

تفضل .

السيد الخشمان نائب السلط

اكتسبت عن طريق التسمية واصبح جدولها
نهائي قطعي واخذ بها منذاً ، تركتها ثلاث سنوات
بدون زراعة فاذا اطلع فيها « رشتين » هل تنقلب
حراج !!

السيد المقرر

لا ، لا تنقلب .

السيد الخشمان نائب السلط

هذا هو مفهومها : ما الذي تقوله انتم .

الاستاذ جمو نائب عمان

ما هذا الكلام يا اخي .

السيد الرئيس

القانون انتهى . الخالف يرفع اصبعه ، واحسد
الذين ثلاث اربع خمسة ، الآن اكرر واقول . . .
من لا يوافق على القانون يرفع اصبعه .

السيد البطاينة نائب اريد

من يوافق ، من يوافق .

السيد الرئيس

انا قلت . . تفضل يا موسى بك .

السيد ابو الراغب نائب عمان

نقرأ المواد من جديد ونرى المخاير فيها ونقرر
ان نقرها او لا نقرها . انا اطلب من الاخ محمد
الخشمان التخيير بهذا الموضوع .

السيد الخشمان نائب السلط

لمرتها واضحه .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على اعادة النظر بالمادة .

« اصوات : نعم موافقين »

السيد نواب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

قصة الحراج النائب المحترم محمد بك الخشمان
يقول : انه اذا تركت وطلع فيها بضعة رشمايات ، هذه
تكون لصاحبها القصة ليس ان الحكومة تريد اخذها
ولا دائرة الحراج لكن المحافظة على هذه (الرشمايات)
التي تركها تطلع محتاج لرخصة ومحتاج لحماية ولو
انها حراج خاصة .

السيد الرئيس

خلوه بكل .

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

الله يخليكم ، نقطة نظام ، تعني كلمة الحراج
كما قال ابو بشار رياض الملقب : الحراج المسامة
والحراج الخاصة الحراج العامة هي املاك الدولة
وكذلك للدولة للاشراف على الحراج الخاصة .

لا تقطع الا ضمن رخصة : هذا الذي قصد بها .
اعطاها اسم حراج يجوزاً ، لازم تعطى الاسم حتى
تأخذ حكم القانون ، هذه هي القصة فقط .

السيد الخشمان نائب السلط

التعريف الوارد . . اذا تركتها ثلاث سنوات
كانك تأخذ لك ، تخرج من ملكيتي لك ، هذا هو
التعريف الوارد .

السيد الرئيس

ما هي المسألة اليوم . شو صابر ؟ تفضل .

السيد القايز نائب بدو الوسط

لا ادري ما هي صفة الاستعمال بالنسبة
لهذا القانون ، قانون في الواقع . . . لا مانع من ان
يؤجل الى جلسة مقبلة ونناقش القانون نقاشاً
موضوعياً ونقره ، صفة الاستعمال ماذا ؟

الاستاذ جمو نائب عمان

لا داعي لتأجيل القانون ، انما يجب ان البتة
الغموض في هذا التعريف ، ما دام ابو بشار يقول
الاحراج هناك نوعان ، ولكن هذا التعريف يشمل
جميع انواع الحراج في الاراضي المملوكة الخاصة
أو العامة أو الحكومية ولذلك لا يجوز ان تترك هذا
الابهام وهذا الغموض في هذا التعريف لا يجوز يا معالي
الرئيس ، اذا سمعتم ، لا يجوز للوزير ان يناقش
القانون وكأنه غنلة لتطبيق هذا القانون ، بالنسبة
وزير آخر ليسم على التعريف وهذا لا يجوز ، يجب
ان تزيل الابهام .

المادة كما يلي

تعني كلمة حراج اراضي الدولة المسجلة حراجاً
او الاراضي المسجلة باسم غريبة تخضع للملكية

هكذا من لا أحد

الأردنية الهاشمية أو الطرق والشوارع المخططة جزئياً أو كلياً نباتات حرجية فقط فقط وما بقي يشطب.

السيد وزير الزراعة

الاحراج نوعان نوع حكومي واحراج خاصه. الاحراج الخاصة يستطيع كل حرج حسب القانون عندما يريد ان يقطع منها ان يخلد رخصة بذلك، وعندما نقول كلمة حراج يجب ان تشمل الاحراج العامة الحكومية والاحراج الخاصة وهذه المادة هي نفس المادة التي كان معمولاً بها في قانون الاحراج السابق، ولا يجوز لنا ان نفصل الاحراج الخاصة لان الاحراج الخاصة لها ايضاً احكام، للدولة عليها حق المراقبة، لانه لا يجوز لك ان تتصرف بقطع جميع اشجارها الا باذن حفاظاً على الثروة الحرجية. لذلك واضحة.

السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

في حل للموضوع.

السيد الرئيس

عبد الوهاب بك، ابو عامر

السيد المحامي نائب الكرك

سيدي مشروع القانون احيل للجنة القانونية، واللجنة القانونية انتخبت لجنة من اثنين لدراسته ولم تجتمع اللجنة القانونية لاقراء ما جاء في المشروع، حتى الاعضاء الاثنين اللذين اتفقتا جاءا مختلفين، القانون له خطورة كبيرة وينظم عدة اشياء اقترح ان يعاد الى اللجنة ثانية ويدرس ويأتي الى المجلس ثانية.

السيد الجازي نائب بدو الجنوب

التي على ذلك.

السيد المقرر

انا اعتقد ان ليس لهذا المجلس الحق في الغاء قراراً اتخذته الآن.

السيد المحامي نائب الكرك

لا لم يتخذ قراراً.

السيد الخشمان نائب السلط

لم يتخذ اي قرار، ولا واحد.

السيد المقرر

اتخذ. ثانياً توضيحاً للموضوع الاحراج الخاصة والاحراج العامة الاحراج العامة هي التي تتركب عليها عقوبات بالنسبة للاحراج الخاصة فقط نظمها وقال لا يجوز ان تقطع يا عبي او تقطع او تقلم الا بترخيص هذا كل ما هنالك، فقط. اما اذا اعتدى شخص على احراج خاصة انا اقيم عليه دعوى.

السيد غصيب نائب السلط

يا أخي قرر المجلس يا معالي الرئيس، قرر المجلس تأجيله، لا يجوز البحث فيه.

السيد الرئيس

تفضل يا رياض بك.

السيد الملح نائب عمان رئيس اللجنة القانونية

يا سيدي انا في ملحوظة على ما قاله عبد الوهاب بك المحامي، بالفعل عندما دعيت اللجنة القانونية لاقراء بعض القوانين جاء دور قانون الزراعة في نهاية الدوام، دوام اللجنة، ومن ثم اعتذر بعض الاخوة وخرجوا من اجتماع اللجنة.

السيد العوران نائب الطفيلة

اذا نصف قلاب... اعمل في بناء التاطور في المزرعة وعندما راجعت من اجل جلب هذه الكمية بعد كمون ومساعدة ومخرج فيها، كان الليل دامس قالوا لا يجوز ان نذهب ونأتيك بهذه المادة الا بتصرح من الزراعة، من هو المسؤول؟ المسؤول يسموه الطواف، طيب اين هو موجود في نفس المكان، ما في مانع، ما الذي سأفعله اذن؟ طالمسا ما في دوام رسمي، قالوا يحتاج الى ورقة كي يعطيك هذه الكمية، السيد فلان، ارجو السماح للقلاب رقم كذا... ثاني يوم واذا بالقضية منظم فيها ضبط من قبل الاحراج ومحال الى المحكمة ولكن قاضي الصلح في هذه الحالة في هذه الورقة...

(ضجة)

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على تعديل المادة كما جاء؟

(اصوات موافقين)

السيد الرئيس

خلص موافقين فقط ضع التعديل.

(ضجة)

السيد الرئيس

ارجو من معالي وزير المالية ان يحضر جدول التشكيلات مع الموازنة لاجل اللجنة يا معالي وزير المالية ارجو احضار جدول التشكيلات، اذا امرت

السيد البطاينة نائب اردب

ارجو قراءة التعديلات

القانونية وبالتالي بقي عدد كافٍ ليشكل النصاب فانيط بمقرر اللجنة وبعضه آخر ان يقوموا بدراسة هذا القانون مع وزير الزراعة فأتم العضوان الدراسة وعرضوها على اللجنة ووقع هذا القرار من ثمانية اشخاص فلا يعني انه اذا خرج احد الاعضاء من اللجنة القانونية ان اللجنة القانونية لم تكن مجتمعة وان نصاها القانوني لم يكن مكتملاً.

هذا من جهة ومن جهة ثانية قانون التسوية ازال كل خلاف بين الاراضي، اراضي مملوكة واراضي حرجية الاراضي الحرجية نوعين، تسوية احراج عامة وهو ما تمتلكه الدولة وتسوية احراج خاصة وسندات التملك تذكر انها احراج خاصة ووضع بقانون الاحراج سنة ١٩٢٧ من النوعين حكم خاص ولللك يمنع منعاً باتاً الرصي والاعتداء على الاحراج ككل لكن صاحب الاحراج الخصوصية له ان يتصرف بالشكل الذي يراه ضمن أخذ اذن من وزير الزراعة ولللك لم يكن هناك اية خلافات وما أقره المجلس في قانون الاحراج سنة ١٩٧٢ هو نفس القانون بنفسه وبعبارة وينص صراحة رفعتا جميع المخاذير التي كانت تتعارض مع مصلحة اصحاب الحرج.

السيد الرئيس

طيب ما هو المانع اذا اوضحنا النقاط التي اختلف عليها،

السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ارجوك يا مقرر، انا اقدم بموجب النظام نحن نقدر ان نزيل هذا الالتباس دون ان نؤجل القانون، بعد كلمة جازيا او كلياً نباتات حرجية لمختلف من بعد كلمة قطع الاراضي والاحراج الخاصة المملوكة لاشخاص طبيعيين او معنويين.

(ضجة)

(اصوات موافقين)

مجلس النواب

السيد الرئيس

حتى يحضر معهم غداً وارجسو من المجلس الكريم ان يؤلف لجنة لوضع صيغة الاقتراح الذي تقدم به السيد اميل الفوري .
والآن اكل ياهاني

السيد الامين العام

تعني كلمة حراج اراضي الدولة المسجلة حراجاً أو الاراضي المسجلة حراجاً باسم خزينة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية أو حرمة الطرق والشوارع .. المغطاة جزئياً أو كلياً بنباتات حرجية أو الحراج الخاصة .. هذا هو التعديل . أو قطع الاراضي المملوكة لأشخاص ..

السيد وزير الزراعة

هذا التعديل له علاقة بمواد كثيرة أخرى ، الحراج تشمل الحراج الحكومية والحراج الخاصة ..

السيد الرئيس

يا سلمان بك .

السيد معمر نائب اريد

معالي الرئيس

يا سيدي التعديل هذا يضر بالقانون ، لا يجوز التعديل هكذا بسرعة ، يجب دراستها بصورة صحيحة ، هناك مواد كثيرة تتعلق بالحراج الخاصة .
(أصوات كثيرة متداخلة)

قانون ١٩٢٧ . أول قانون صدر في هذا البلد كان التعريف مثل هذا التعريف وهناك حراج حكومية وحراج خاصة وهناك مواد تتعلق بالاشراف ، تتعلق بالحراج الخاصة فإذا شطبنا هذه العبارة الآن

أنا أتصور وأعتقد انها (ستلخص) القانون ولذلك أقترح بقاء المادة كما هي وتصديق القانون أو تأجيله لدراسته .

السيد الرئيس

رياض بك .

السيد المفلح نائب عمان ورئيس اللجنة القانونية

يا سيدي الامور واضحة ولا تحتاج لأخذ ورد كثير لو جرى هذا التعديل لاسم الى الأحراج وأصبح كل واحد يملك قطعة احراج بموجب سند الطابو احراج خصوصية لقطعها قطعاً نهائياً ولذلك هذا التعديل يخل بالقانون حتى بقانون سنة ١٩٢٧ وعلى هذا الأساس لما أن يصدق القانون أو يؤجل .

السيد الجازي نائب بدو الجنوب

بل يؤجل .

السيد البطاينة نائب اريد

التعديل الذي وضعه أبو بشار وأقره المجلس اذا المجلس أراد أن يعود عن هذا التعديل يؤجل البحث فيه .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

معالي الرئيس

أعتقد نتيجة وحسيلة مناقشات الاخوان ان الأمر أصبح واضحاً كل الوضوح الدولة وانتم كنتم مسؤولين تشرف على عسكهم ذبح الجراف الصغيرة للمحافظة على الثروة ، تشرف على قطع الزيتون بموعد معين ، تعطي رخصة لمن يريد أن يقطع الطريقة من الغور ، يعني قضية المحافظة على الحراج هي أمانة

السيد البطاينة نائب اريد

عدهم .

السيد الرئيس

عد الموافقين وغير الموافقين .

السيد المفتي نائب عمان

لست في مكان واعظ وعظ : أنا أستغرب جداً ضيق الصدر الذي أشاهده في اجتماعات المجلس ليس كهذه الطريقة تسن القوانين وتشعر القوانين والقوانين تؤثر ويخضع مصير شعب طويل عريض ، لماذا هذه المعالجة في أي خلاف بالنسبة لهذا المجلس ، يرون كثيراً على أنفسهم هنا أو نحن نقعد ساعتين أو ثلاثة أو أربعة حتى كل واحد يتكلم ، هذا لا يجوز مطلقاً ضيق الصدر لا ينتج شيئاً سوى الأسف والندم ، ولا يجب أن نقرر الشيء بشكل حكيم وصادق ونخلص عن طريق ضيق الصدر لذلك يا اخوان أرجوكم كل واحد يطول بآله على الثاني ، ثم أنا أنكلم آخذ خمسة دقائق عشرة دقائق ساعة أو ساعتين ، ثم أنهي كلامي ويأتي غيري بعد ذلك ، بهذا الشكل لا أحد فاهم على الثاني لا جاره ولا القريب منه .

بالنسبة لهذا القانون وهو أساسي ومفيد جداً بالنسبة لمصلحة البلد اذا رأيت الاكثريه أن يؤجل القرار في هذا القانون يؤجل وأن رأيت الاكثريه أقراره الآن رغم مخالفة الكثيرين كان به .

السيد المايطه نائب الكرك

طيب خلص .

السيد الرئيس

هاك بك .

في أعناق النواب والحكومة والمواطنين ، هذا القانون ليس جديداً ومعمول فيه من سنة ١٩٢٧ بالنسبة للتعريف العلمي المتصل بالثروة الحرجية العامة والخاصة ولا يضع قيوداً نهائياً هو يبين العملية ولا أعتقد انه يشكل خطورة وانما في المجلس وفي هذا المجتمع حساسية في كل قيد في المحافظة على الثروة النباتية أو الحرجية أو هذا ، الأمر أوضح من الواضح واعتقد انه لا يحتاج الى تأجيل وبحسب الى اقرار وكلنا في هذا الامر سواء ، لا نريد ان تأتي الى المواطنين لتأخذ ثروتهم ، نقول اذا قطعت الحراج يجب أن تكون بعمر معين ، في سن معين ، حتى تعطيه ثروة صحيحة وحتى تنظم تنظيماً صحيحاً لا لأن تصبح الامور فوضى وتفقد ثروتنا الحرجية في هذا البلد ، هذا كل ما في الامر .

السيد المايطه نائب الكرك

أرجو المناقشة على القانون بالاسماء من يوافق يوافق ومن يعارض يعارض .

السيد نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

ووفق عليه .

السيد رئيس الوزراء وزير الدفاع

واقفوا عليه من زمان .

(ضجة)

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون كما ورد من اللجنة القانونية أم لا ؟ من يوافق يرفع يده ، ارفعوا أيديكم .

هكذا من الأصل



السيد القايز قاتب بدو الوسط

المجلس والحكومة يتفقوا على صيغة معينة وعمشي ، نحن كلنا نحب أن نحافظ على الاحراج وعن المناطق الحرجية .
فأنا أقترح أن يؤجل هذا القانون الى جلسة مقبلة حتى اللجنة القانونية أو المصوبين اللذين اجتماعا واختلفا حتى لا يقع نوع من الاختلاف والرد ، مضى

هذا القانون ليس له صفة الاستعجال وصار نقاش بين الاخوان النواب حتى بين أعضاء الحكومة معالي وزير الداخلية وضع تعديل ووفق عليه ثم نقضناه ثم المجلس وافق على قرار اللجنة ونقضناه ، فهذا القانون أنا باعتقادي اذا أجل لجلسة مقبلة يمكن ان

أكثر من ساعة ونحن لم نتفق ، أجلوه الى جلسة مقبلة ما دام لا صفة استعجال عليه .

السيد عبد الله نائب اربد

اختلاف الرأي حتى بين السادة الوزراء في نفس النقطة وهذا معجب جداً لأننا لسنا النواب المختلفين في الرأي في مادة واحدة ، أحسن دليل يعطينا على تأجيل النظر في هذه النقطة بالذات ، لا يوجد حل ، لا يوجد حل ، طلالاً وزير يختلف مع وزير.

السيد الرئيس

اذن هل يوافق المجلس على تأجيله ؟

الجميع : موافقون .

السيد المجالي نائب الكرك

مع اعادته الى اللجنة القانونية .

السيد الرئيس

أي نعم .

السيد وزير الزراعة

ما الذي يعاد ؟

السيد الرئيس

القانون يعاد الى اللجنة .

السيد وزير الزراعة

يا سيدي هذا تأجيل واعادة للمجلس فقط وليس الى اللجنة .
السيد الرئيس

يعاد الى اللجنة يا خالد بك .

٨ - قرار اللجنة الإدارية رقم (٢)

المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٣

السيد رئيس

والآن يتلى قرار اللجنة الإدارية وأرجو من المقرر السيد محمد الحاج عبد الله الفضل الى النص .

السيد المقرر

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣ برئاسة عطوفة رئيس اللجنة السيد وحيد العوران وحضور اصحاب السعادة السادة المقرر والاعضاء محمد الحاج عبد الله ، نعم التل ، محمد المنور الحديدي ، سعود القاضي ، فيصل الجازي ، هبة الوهاب الطراونة ، علي الرحي . ونظرت في الاوراق والشكاوي الواردة

وقررت ما يلي :-

(١) الشكوى رقم (٣٣) المقدمة من السيد توفيق محمد عطا الناظر والمتضمنة احالته للتقاعد ، توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى الى دولة رئيس الوزراء واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .
(٢) الشكوى رقم (٣٤) المقدمة من السيد محمد سعيد اليوسف والمتضمنة عدم اعطائه تصريح باص توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الداخلية واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٣) الشكوى رقم (٣٥) المقدمة من السيد حسن سليمان ابو عيد والمتضمنة اعتقال اخيه توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الداخلية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .
(٤) الشكوى رقم (٣٦) المقدمة من السيد محمد الدجل المشوي والمتضمنة استيلاء شركة الفوسفات على ارضه . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الاقتصاد الوطني واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٥) الشكوى رقم (٣٧) المقدمة من السيد موسى العواد ورفقاه والمتضمنة تصريحات الأمين العام للاتحاد الوطني العربي . توصي اللجنة المجلس الكريم باحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الثقافة والاعلام للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

هكذا في الاصل

- ٦ (الشكوى رقم (٣٨) المقدمة من السيد شاهر الطالب عن مزارعي التبغ في الاردن والمتضمنة تخفيض المساحات المرخص بزراعتها بالتبغ توصي اللجنة المجلس الكريم بحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الزراعة للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .
- ٧ (الشكوى رقم (٣٩) المقدمة من السيدة بهيجة الدويك والمتضمنة اعتقال ولدها توصي اللجنة المجلس الكريم بحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الداخلية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .
- ٨ (الشكوى رقم (٤٠) المقدمة من السيد خالد احمد عبد الرزاق والمتضمنة بشأن أخيه الذي يدرس في تركيا توصي اللجنة المجلس الكريم بحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية لتخصيص مهدة له واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .
- ٩ (الشكوى رقم (٤١) المقدمة من السيدة مريم سليمان فياض والمتضمنة اعتقال ولدها توصي اللجنة المجلس الكريم بحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الداخلية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .
- ١٠ (الشكوى رقم (٤٢) المقدمة من سكان قرية الخالدية الشمالية عنهم المختار عبيد علي الساعي بشأن بعض المطالب لم توصي اللجنة المجلس الكريم بحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الاشغال العامة للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .
- ١١ (الشكوى رقم (٤٣) المقدمة من السيدة هدى صبري رجب والمتضمنة اعتقال ولدها توصي اللجنة المجلس الكريم بحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الداخلية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .
- ١٢ (الشكوى رقم (٤٤) المقدمة من السيد حاس مازن السالم والمتضمنة إيجاد عمل له توصي اللجنة المجلس الكريم بحالة هذه الشكوى لمعالي رئيس ديوان الموظفين للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .
- ١٣ (الشكوى رقم (٤٥) المقدمة من السيد زعل الموران ورفقاه والمتضمنة السماح لمواشيهم بالرعي . توصي اللجنة المجلس الكريم بحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الزراعة للامر بانصاف هؤلاء الناس واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .
- ١٤ (الشكوى رقم (٤٦) المقدمة من السيدة فاطمة العامر حسين والمتضمنة سجن شقيقها توصي اللجنة المجلس الكريم بحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الداخلية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .
- ١٥ (الشكوى رقم (٤٧) المقدمة من السيد صبحي الحبش والمتضمنة حجز سيارته في دائرة السير توصي اللجنة المجلس الكريم بحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الداخلية للامر لمن يلزم مساعدته اسوة بغيره واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .
- ١٦ (الشكوى رقم (٤٨) المقدمة من السيد موسى زقوت والمتضمنة بشأن عدم تجديد جواز سفره . توصي اللجنة المجلس الكريم بحالة هذه الشكوى لمعالي وزير الداخلية للنظر فيها واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .
- ١٧ (الشكوى رقم (٤٩) المقدمة من السيد محمد باجس والمتضمنة اساءته للقاعد . توصي اللجنة المجلس الكريم بحالة هذه الشكوى لدولة رئيس الوزراء لمعالجتها وطالما هذا الموظف قد قام بما عليه عليه واجبه كوظف واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .
- وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة الادارية

الاسباب الموجبة

حيث انه قد ثبت عدم قيام شركة ديسكو الكندية للتنقيب عن البترول واستثماره في المملكة بالتزاماتها وفق ماورد في الاتفاقية المعقودة معها بمقتضى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ وعملها بالفقرة (٤) من المادة (٧) منها فقد اقتضت المصلحة العامة الغاء القانون وانهاء الاتفاقية المذكورة .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون بالغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون بالغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون يعتبر قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ المنشور في العدد رقم ٢٣٦٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٧/٣ ملغى لجميع الاغراض المتوخاة منه . وتعتبر الاتفاقية الملحقة به والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين سلطة المصادر الطبيعية الاردنية وشركة ديسكو الكندية للتنقيب عن البترول واستثماره في المملكة منتهية .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون .

٩ - قراءة مشروع قانون الغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٢ الوارد من الحكومة رالموزع على الاعضاء للنظر في حالته للجنة المختصة

السيد الرئيس

يتلى كتاب الراسمة (٥٣٢) ومرفقة مشروع قانون بالغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول ..

السيد الامين العام

الرقم ١١/٥٠/٣١

التاريخ ١٩٧٣/١/١٠

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بـ (١٢٠) نسخة من مشروع قانون بالغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١/٨ مع الاسباب الموجبة له وارجو احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام :

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

هكذا في الأصل

السيد المفليح نائب رئيس اللجنة القانونية
اللجنة القانونية توافق وأرجو من المجلس
الموافقة عليه .

السيد الفايز نائب بـلو الوسط

أرى ان يحال الى اللجنة القانونية حتى تبدي
رأيها في الموضوع ومن ثم يناقش .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على مشروع هذا القانون
كما ورد من الحكومة .

الجميع : موافقون .

أمين عام مجلس الامة

هاني خير

رئيس مجلس النواب

كامل عريقات

وقائع العدد

برقية

صادرة عن مجلس النواب الاردني

سيادة رئيس مجلس السوفيات الاعلى المحترم

سيادة رئيسة مجلس القوميات للسوفيات المحترمة

موسكو

أرجو ان ابلغكم قرار مجلس النواب الاردني المتخذ بالاجماع بجلسته السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٣/١/٢١ .

و قرر مجلس النواب الاردني بالاجماع في جلسته السادسة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٣/١/٢١ مناقشة مجلس
السوفيات الاعلى ومجلس القوميات ايقاف هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل . لما في هذه الهجرة من ضرر
بالغ يلحق بالقضية الفلسطينية والامة العربية وعرب فلسطين ، وما يمكن ان تؤدي اليه هذه الهجرة من تصدع
في العلاقات العربية السوفياتية المكنية والصداقة الوطنية التي تربط الشعوب العربية بشعوب الاتحاد السوفياتي .

لهذا فان مجلس النواب الاردني يناشد مجلسكم العتيد التدخل لايقاف ومنع استمرار هجرة اليهود
السوفيات الى اسرائيل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

رئيس مجلس النواب الاردني

كامل عريقات

هكذا جاء النص